المضطرب من الحديث في كتاب العلل

(لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى 327هـ)

دكتورة/ ثريا عبد الله عباس بكر

الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية- كلية العلوم والآداب بشرورة - جامعة نجران-المملكة العربية السعودية

ملخص البحث باللغة العربية:

المضطرب من الحديث هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له، ثم قد يقع الاضطراب في متن الحديث، وقد يقع في الإسناد، وقد يقع ذلك من راوٍ واحد، وقد يقع بين رواة له جماعة، والاضطراب موجب ضعف الحديث؛ لإشعاره بأنه لم يضبط.

ومن أوجه العناية بالسنة كذلك يأتي الاهتمام بمصنفات الحديث وعلومه، والوقوف على علله، ومهما يكن من شيء فإن علم علل الحديث من أجل العلوم التي لم تتهيأ معرفتها إلا لنزر يسير من أهل العلم؛ وقد صنفت فيه مصنفات عديدة، من أهمها "كتاب العلل" لأبي مُحَمَّد عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي (ت327هـ)، الذي جمع فيه كلام أبيه، وكلام أبي زرعة في تعليل الأحاديث، مع زيادة كلام بعض الأئمة الآخرين – على قلته – وربما أدلى هو بدلوه في الكلام في هذه العلل أحيانا، وهو الكتاب الذي قصده هذا البحث ليكون مادة له، حيث يعالج المضطرب من الحديث عند ابن أبي حاتم الرازي.

Abstract

The disordered hadeeth is the one in which the narration is different. Some of them are narrated on one face, others are on another one. There may be confusion in the text of hadith. It may be in the ascription, or from one narrator, or narrated by a group. The disorder leads to hadith weakness, for being informed that it was not accurate. Among the aspects of care for the Sunnah is the interest in the works of the hadeeth and its sciences, and the standing of its evidence. However,

the knowledge of the reasons of the hadeeth is the highest of the sciences, which is not known except for a small number of scholars. many works have been written about them such as " the defects book" for Muhammad Ibn Abi Hatim Al-Razi (327 AH), in which he gathered the words of his father, and the words of Abu Zar'a in rationale of the hadiths, with the addition of the words of some of the other imams – on its scarcity - and perhaps he made his contribution in these ills sometimes. This is the book that will be the material of the current research, where it deals with the disordered Hadith by Ibn Abi Hatem Razi.

المقدمة:

إنّ الحمدلله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لاإله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن مُحَمَّداً عبده ورسوله، أمّا بعد:

فإن الاشتغال بالحديث وعلومه وتحصيله، والتصنيف فيه، خير ما يُشْغَلُ به الوقت، وأفضلُ ما يُسعى إليه في العُمْر، وأشرفُ ما يُتحصل عليه؛ إذ هو إرث الأنبياء، ومطلب العلماء الأتقياء، وقد توجهتْ جهودُ علماءِ الأمة إلى خدمة القرآن والسنة، خدمةً لامثيل لها في عهد البشرية جمعاء؛ أمّا في خدمة القرآن فقصدتْ طائفة تعليم القرآن وحِفْظَهُ ومعرفةَ اختلافِ القراءاتِ فيه ومَعَانِيهِ ومُشْكِلِهِ ومُتَشَابِهِهِ وغَرِيبِهِ.

أما في مجال العناية بالأحاديث الشريفة فجاء الاهتمام بمعرفة متونها صحيحها وحسنها وضعيفها، متصلها ومرسلها ومنقطعها ومعضلها ومقلوبها ومشهورها وغريبها وشاذها ومنكرها ومعللها ومدرجها وناسخها ومنسوخها وخاصها وعامها ومبينها ومجملها ومختلفها وغير ذلك من أنواعه، ومعرفة علم الأسانيد أعني معرفة حال رواتها وصفاتهم المعتبرة وضبط أنسابهم ومواليدهم ووفياتهم وجرحهم وتعديلهم وغير ذلك من الصفات ومعرفة التدليس والمدلس وطرق الاعتبار والمتابعات ومعرفة حكم اختلاف الرواية في الأسانيد والمتون والوصل والإرسال والوقوف والرفع والقطع والانقطاع وزيادات الثقات ومعرفة الصحابة والتابعين وتابعيهم وغيرهم.[1]

ومن أوجه العناية بالسنة كذلك يأتي الاهتمام بمصنفات الحديث وعلومه، والوقوف على علله، ومهما يكن من شيء فإن علم علل الحديث من أجل العلوم التي لم تتهيأ معرفتها إلا لنزر يسير من أهل العلم؛ وقد

(1) تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م، 2/ 923، وانظر: الغرامية في مصطلح الحديث، أبو العباس أحمد بن فرح الإشبيلي (624 - 699 هـ)، شرح وتوثيق: مرزوق بن هياس الزهراني ، دار المآثر، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م، ص34 .

صنفت فيه مصنفات عديدة، من أهمها "كتاب العلل" لأبي مُحَمَّد عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي (ت327هـ)، الذي جمع فيه كلام أبيه، وكلام أبي زرعة في تعليل الأحاديث، مع زيادة كلام بعض الأئمة الآخرين – على قلته – وربما أدلى هو بدلوه في الكلام في هذه العلل أحيانا[1]، وهو الكتاب الذي قصده هذا البحث ليكون مادة له، حيث يعالج المضطرب من الحديث عند ابن أبي حاتم الرازي.

تسمية الموضوع:

وقد وفقني الله عز وجل للاشتغال بحديث رسول الله ﷺ وتعلمه، وقد رأيت بعد الاستخارة والاستشارة أن أتناول موضوع المضطرب من الحديث في كتاب العلل لأبي مُحَمَّد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى 327هـ، وذلك للأسباب التالية:

أسباب اختيار الموضوع:

1. أهمية ودقة هذا النوع من علوم الحديث إذ يتعلق بعلم العلل وعلم الجرح والتعديل.
2. جدة هذا الموضوع؛ حيث لم أقف على تصنيف مفرد غير كلام مبثوث في كتب المصطلح والرجال والتخريجات والشروح الحديثية.
3. الرغبة في خدمة السنة الشريفة بتمييز الثابت الصحيح من السقيم الضعيف.
4. التطلع إلى تصرفات الأئمة والحفاظ في الأحاديث المعلة بالاضطراب.
5. معرفة الاختلاف المؤثر في ثبوت الحديث من الاختلاف الذي لايؤثر فيه.
6. إبراز قيمة كتاب العلل لابن أبي حاتم، وكذلك بيان دور مؤلفه في علم العلل من خلال الحديث عن المضطرب من الأحاديث.

أهمية الموضوع:

تظهر أهمية الموضوع بالأمور التالية:

– أنّ الاضطراب علة خفية لا يطلع عليها إلا من له اطلاع بطرق الحديث مع الخبرة والفهم الثاقب.

– أنّ هذا الموضوع يتعلّق بقاعدة الاختلاف الواقع في المتون بحسب الطرق ورد بعضها إلى بعض.

– أن الاختلاف الناشيء عن الوهم والخطأ في الرواية قد يظن باديء الرأي أنه طرق للحديث يتقوّى به، مع أنه يعل الحديث به في حقيقة الأمر.

– أنه دراسة للحديث مبيناً طرقه وعلله واختلاف الرواة فيه.

الدراسات السابقة:

---

(1) العلل لابن أبي حاتم، أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ) ، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، 1427 هـ – 2006 م، 1-6.

ومن الأهمية أن أشير إلى بعض الدراسات التي تناولت جانباً من هذا الموضوع منها، كتاب المقترب في بيان المضطرب، لمؤلفه أحمد بن عمر بن سالم بن أحمد بن عبود أبو عمر بازمول السلفي المكي الرحابي، الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، 1422هـ/2001م، وأصل هذا الكتاب رسالة ماجستير بفرع الكتاب والسنة من كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، وقد رأيت أن أكمل هذا الجانب بتطبيق ما يخص الحديث المضطرب على كتاب العلل لأبي مُحَمَّد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى 327هـ.

خطة البحث:

وقد قسمت بحثي إلى مقدمةٍ، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمةٍ، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

المقدمة:وتشتمل على: تسمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهميته، والدراسات السابقة وخطة البحث، ومنهجه.

التمهيد: ابن أبي حاتم وكتاب العلل.

المبحث الأول: معرفة المضطرب من الحديث.

المطلب الأول: الاضطراب لغةً.

المطلب الثاني: الاضطراب اصطلاحاً.

المطلب الثالث: شرط الاضطراب.

المطلب الرابع: الفرق بين الاضطراب والاختلاف.

المطلب الخامس: حكم الحديث المضطرب.

المبحث الثاني : نماذج تطبيقية من الحديث المضطرب في علل ابن أبي حاتم.

أهم النتائج والتوصيات.

أهم المصادر والمراجع.

منهج البحث:

المنهج الوصفي التحليلي هو منهجي المختار في هذا البحث، حيث بدأت بتعريف الحديث لغة واصطلاحاً، ووضحت سبب الاضطراب، ثم قمت بحصر الأحاديث المضطربة في كتاب العلل وحللتها موضحاً نوع الاضطراب، وتتبعت أقوال العلماء في الحديث المضطرب ومايتعلق به من خلال مؤلفاتهم في أصول الحديث وكتب الرجال والتخريجات وكتب العلل والشروح الحديثية.

هذا وأسأل الله عز وجل التوفيق والسداد في الدنيا والأخرة، وأن ييسر لي الأمور، ويذلل لي الصعاب ويرزقني في الدارين، وأسأله الإخلاص في القول والعمل، وصلى الله على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلم.

التمهيد: ابن أبي حاتم وكتاب العلل.

أولا–التعريف بابن أبي حاتم:

هو الإمام ابن الإمام، حافظ الري وابن حافظها عبدالرحمن بن أبي حاتم مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران، أبو مُحَمَّد التميمي الحنظلي، وقيل: بل الحنظلي فقط؛ وهي نسبة إلى درب حنظلة بالري، كان يسكنه والده، وقد ذكر أبو الفضل بن طاهر نسبة «الحنظلي» فقال: «الحنظلي، والحنظلي: الأول منسوب إلى القبيلة، وفيهم كثرة، والثاني منسوب إلى درب حنظلة بالري، منهم أبو حاتم مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، وابنه عبد الرحمن بن أبي حاتم، وداره ومسجده في هذا الدرب رأيته ودخلته، وسمعت أبا علي الشافعي يقول: أخبرنا أبو بكر أحمد بن مُحَمَّد بن أحمد البزاز في المسجد الحرام، حدثنا أبو الحسين علي بن إبراهيم الرازي، سمعت أبا مُحَمَّد عبد الرحمن ابن أبي حاتم قال: قال أبي: نحن من موالي تميم بن حنظلة من غطفان. والاعتماد على هذا أولى، والله أعلم» [(1)].

قال ياقوت الحموي متعقباً هذا القول بعد أن حكاه: «وهذا وهم، ولعله أراد: حنظلة بن تميم، وأما غطفان فإنه لا شك في أنه غلط؛ لأن حنظلة هو: حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، وليس في ولده من اسمه تميم، ولا في ولد غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان من اسمه تميم بن حنظلة البتة، على ما أجمع عليه النسابون؛ إلا حنظلة بن رواحة بن ربيعة بن مازن بن الحارث بن قطيعة بن عنس ابن بغيض بن ريث بن غطفان، وليس له ولد غير غطفان، وليس في ولد غطفان من اسمه تميم، والله أعلم»[(2)]، وقد ولد سنة أربعين ومائتين، قال الخليل الحافظ: «سمعت القاسم بن علقمة يقول: سمعت ابن أبي حاتم يقول: ولدت سنة أربعين ومئتين»[(3)] .

1–مولده:

قال الخليل الحافظ: «سمعت القاسم بن علقمة يقول: سمعت ابن أبي حاتم يقول: ولدت سنة أربعين ومئتين»[(4)]

2–شيوخه:

سمع خلقاً كثيراً؛ منهم: أبو الوليد الطيالسي، والإمام أحمد بن حنبل، وأحمد بن يونس اليربوعي، والربيع بن سليمان المرادي، وسليمان ابن بنت شرحبيل، والعباس بن الوليد بن مزيد، وعبد العزيز بن عبد الله الأويسي، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعمرو ابن علي الفلاس، وأبو حاتم الرازي رفيقه، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وموسى بن إسماعيل، وقبيصة بن عقبة، ويحيى بن بكير، ويونس بن عبد الأعلى. [(5)]

---

(1) العلل لابن أبي حاتم، 1/ 157-158.

(2) العلل لابن أبي حاتم ، 1/ 158.

(3) نفسه ، 1/ 158.

(4) نفسه ، 1/ 158، ومعجم المؤلفين، عمر بن رضا بن مُحَمَّد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى: 1408هـ)،مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت،170/5.

(5)العلل لابن أبي حاتم ، 1/ 280.

3–تلاميذه:

حدث عنه الخلق الكثير أيضا؛ منهم: أبو بكر بن أبي داود، وأبو عوانة الإسفراييني، وعبد الرحمن بن أبي حاتم، وعبدالله ابن الإمام أحمد، وعدي بن عبد الله والد ابن عدي، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه. وحدث عنه من شيوخه: إسحاق بن موسى، وحرملة بن يحيى، والربيع المرادي، وعمرو بن علي الفلاس، ويونس بن عبد الأعلى، ومن أقرانه: ابن وارة، وأبو حاتم، ومسلم، وإبراهيم الحربي.[1]

4–مصنفاته:

تمكن عبد الرحمن بن أبي حاتم من خلال ملازمته لأبيه ولأبي زرعة، وكثرة رحلاته العلمية وسعة اطلاعه ورواياته من جمع مادة علمية دفعته إلى كثرة التصنيف الذي أشار إليه يحيى بن منده بقوله: «صنف ابن أبي حاتم المسند في ألف جزء، وكتاب الزهد، وكتاب الكنى، وكتاب الفوائد الكبير، وفوائد أهل الري، وكتاب تقدمة الجرح والتعديل»، وأشار إليه أبو يعلى الخليلي بقوله:«وله من التصانيف ما هو أشهر من أن يوصف؛ في الفقه، والتواريخ، واختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار ... »[2]، وقد حكى ابن نقطة، عن الخليلي: أن جده كان مع إسماعيل بن مُحَمَّد بن أبي حرب المرندي في الرحلة حين ارتحل إلى ابن أبي حاتم، وأنه كتب عن ابن أبي حاتم أكثر من خمس مئة جزء.

ولكثرة مصنفاته كان لها فهرس كبير؛ قال القزويني: «وجمع وصنف الكثير حتى وقعت ترجمة مصنفاته الكبار والصغار في أوراق»، وقد ذكر أنه رأى هذا الفهرس؛ قال عند ذكر من صنف في فضائل قزوين: «وقد ألف وجمع فيها الإمام المشهور عبد الرحمن بن أبي حاتم، رأيت فهرست كتبه التي وقفها وتصدق بها، في جملة ما سماها من مصنفاته الصغيرة والكبيرة: وجزء في فضائل قزوين»[3].

ولا شك في أن مصنفاته تربو على ما ذكره ابن منده وغيره، ومنها: آداب الشافعي ومناقبه، وأصل السنة، واعتقاد الدين، وبيان خطأ أبي عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري في"تاريخه"، والتفسير، وقد طبع ما وجد منه، وتقدمة الجرح والتعديل، وثواب الأعمال، والجرح والتعديل، وغيرها الكثير.[4]

وهناك كتب من رواية ابن أبي حاتم عن مصنفيها، منها: حديث الحسن بن عرفة، وكتاب «التفسير» لأبي سعيد عبد الله بن سعيد الأشج الكندي، وغيرها الكثير.[5]

5–وفاته:

توفي ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى في المحرم سنة سبع وعشرين وثلاث مئة، بالري، وهو في عشر التسعين، أي: وله بضع وثمانون سنة [6] .

---

(1) نفسه ، 1/ 280.

(2) العلل لابن أبي حاتم 1/ 255.

(3) نفسه ، 1/ 255.

(4) حصر محقق العلل ذلك مفصلاً في مقدمته للكتاب ، للمزيد حول ذلك ينظر: نفسه ، 1/ 258 وما بعدها.

(5) ينظر: نفسه ، 1/ 275 وما بعدها.

(6) نفسه ، 1/ 273.

ثانيا: التعريف بـ"كتاب العلل" لابن أبي حاتم:

مما صنف في علل الحديث"كتاب العلل" لعبد الرحمن بن أبي حاتم الذي هو من أجودها وأحسنها عند الأئمة؛ وعنه يقول الحافظ ابن كثير:«ومن أحسن كتاب وضع في ذلك، وأجله وأفحله: كتاب"العلل"لعلي ابن المديني شيخ البخاري، وسائر المحدثين بعده في هذا الشأن على الخصوص، وكذلك "كتاب العلل" لعبد الرحمن بن أبي حاتم، وهو مرتب على أبواب الفقه»، وفي معرض ذكر الحافظ العراقي للكتب التي ينبغي لطالب علم الحديث العناية بها، قال: «ثم الكتب المتعلقة بعلل الحديث، فمنها: كتاب أحمد بن حنبل، وابن المديني، وابن أبي حاتم ..»، ويقول السخاوي في معرض ذكره للكتب التي ينبغي لطالب علم الحديث العناية بها – تبعاً للعراقي :«ولابن أبي حاتم، وكتابه في مجلد ضخم، مرتب على الأبواب، وقد شرع الحافظ ابن عبد الهادي في شرحه، فاخترمته المنية بعد أن كتب منه مجلداً على يسير منه»[(1)]

وهذا الكتاب – أعني العلل– من أبدع ما صنف في علل الحديث، وأنه حوى فوائد يكاد يعجز طلبة العلم عن استخلاصها، ومن أهم ما يميزه: أنه لم يقتصر على رأي مصنفه فقط – كما هو الحال في معظم كتب العلل – بل شمل آراء كثير من الأئمة؛ كشعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، وأبي الوليد الطيالسي، ويحيى بن معين، والإمام أحمد بن حنبل، ومسلم بن الحجاج، وعلي ابن الحسين بن الجنيد، ومحمد بن عوف الحمصي، بالإضافة إلى ابن أبي حاتم نفسه. [(2)]

هذا إلى جانب أحكام وآراء أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، التي شكلت معظم مادة هذا الكتاب، وهما من هما في معرفة العلل، وحسبك بمن يعني الدارقطني بنقل أحكامه على الأحاديث، بل تجد وجه الشبه واضحاً بين صنيعه وبين صنيع أبي حاتم في كشف علل بعض الأحاديث؛ بما يوحي بأثر أبي حاتم في الدارقطني في معرفة علل الأحاديث. [(3)]

ومن المميزات والفوائد الأخرى، التي تستخلص من مدارسة هذا الكتاب الفذ: الحكم على رواية بعض الرواة عن شيوخهم بأنها مرسلة، ولا توجد هذه الأحكام في كتاب "المراسيل" للمصنف – ابن أبي حاتم – فهي من الزيادات عليه، ومن ذلك: أحكام أبي حاتم على بعض الرواة الذين لا توجد لهم ترجمة، وشبيه به حكمه على بعض الرواة الذين لم يذكرهم ابنه في "الجرح والتعديل"، ومن ذلك: بيان أبي حاتم لبعض الرواة الذين خفي أمرهم على بعض الأئمة ، ومن ذلك: تلك الأحاديث الغريبة التي لا تكاد توجد إلا عند ابن أبي حاتم في هذا الكتاب، وعنه ينقل الأئمة ذلك الحديث، وهناك عدة أحاديث نص الحافظ ابن عبد الهادي على أنه لم يجدها؛كقوله: «ولم يخرج أحد من أهل السنن هذا الحديث، ولم أره في "معجم الطبراني"، ولا في "سنن الدارقطني"، ولا في "السنن الكبير" للبيهقي، وقد فتشت عنه في كتب أخر، فلم أره»[(4)].

---

(1) ينظر: العلل لابن أبي حاتم ، 1/ 284 وما بعدها.

(2) حصر محقق العلل ذلك مفصلاً في مقدمته للكتاب ، للمزيد حول ذلك ينظر: نفسه ، 1/ 284 وما بعدها.

(3) نفسه ، 1/ 284 وما بعدها.

(4) نفسه ، 1/ 285 وما بعدها.

ومن ذلك: إظهار الفرق بين طريقة المحدثين، وطريقة الفقهاء والأصوليين، في إعلال الأحاديث وتصحيحها؛ كحديث ابن عمر عن النبي ﷺ : «ليس من البر الصيام في السفر»؛ فقد قال عنه أبو حاتم:«منكر»، ومع ذلك صححه ابن حبان، وقال عنه البوصيري:«هذا إسناد صحيح»؛ أخذاً بظاهر الإسناد.[1]، ومن ذلك: معرفة ما يجري فيه الخلاف بين المحدثين، وتختلف بسببه أحكامهم على الأحاديث؛ كالتفرد ونحوه؛ فهناك أحاديث أعلها أبو حاتم وأبو زرعة، وأخرجها الشيخان في صحيحيهما، وهناك أحاديث اختلف فيها حكم أبي حاتم وأبي زرعة فيها مع حكم الدارقطني، أو غيره من الأئمة النقاد؛ كيحيى القطان، بل اختلف حكم أبي حاتم أحياناً مع حكم أبي زرعة، وربما خالف عبدالرحمن بن أبي حاتم أباه ، بل ربما اختلف قول الإمام الواحد منهم في مسألة واحدة، وربما أشكل الأمر فتوقف عن الترجيح.[2]

ومن ذلك: حث طلاب علم الحديث على البعد عن الأقوال الشاذة وما يجري مجراها من الأقوال التي يكون الاعتماد فيها على خطأ في فهم عبارة إمام، أو الأخذ بلازم قوله، أو مجاراته في خطئه، أو نحو ذلك؛ مثل تصحيح رواية ابن لهيعة إذا كانت من طريق العبادلة – ومن في حكمهم –فإعلال أبي حاتم وأبي زرعة لأحاديث ابن لهيعة ليس فيها تفريق بين العبادلة وغيرهم .[3]

ومثل الإعلال بالتدليس، والتشديد في العنعنة؛ بخلاف ما يذهب إليه بعض المجتهدين من طلبة العلم الذين ألصقوا بالأئمة قبول عنعنة المدلس مطلقاً، إلا إذا تبين أنه دلس تلك الرواية، وهذا الكتاب مليء بالأمثلة التي ينبغي لطالب علم الحديث تأملها، واستخراج الفوائد المتعلقة بهذه المسألة منها .

ومن ذلك: بيان منهج الأئمة في التشديد في أحاديث العقائد والأحكام، والتساهل في غيرها كالفضائل، والرقائق، والأدعية، ومن ذلك: التنبيه على أنه ليس كل متابعة أو شاهد يرفع من درجة الحديث ويقويه؛ فكم من الأحاديث التي لا يعتد فيها أبو حاتم وأبو زرعة بمتابعة الراوي وإن كان غير متهم، بل ربما كان ثقة أحياناً؛ لأنهم يرون أنه أخطأ، ومن ذلك: بيان أنه ليس كل اختلاف على راو يعد قادحاً، بل من الرواة من هو مكثر من الرواية، فربما روى الحديث على وجوه كلها صحيحة عنه؛ كقتادة، فإن مثل هذا في حديثه كثير .[4]

(1) للمزيد حول ذلك ينظر: العلل لابن أبي حاتم، 1/ 285 وما بعدها.

(2) للمزيد حول ذلك ينظر: العلل لابن أبي حاتم 1/ 287 وما بعدها.

(3) للمزيد حول ذلك ينظر: نفسه ، 1/ 287 وما بعدها.

(4) للمزيد حول ذلك ينظر: نفسه ، 1/ 288 –290وما بعدها.

المبحث الأول: معرفة المضطرب من الحديث.

المطلب الأول: الاضطراب لغةً.

أصل كلمة(اضطرب) ضرب، ومادة الضاد والراء والباء أصل واحد ثم يستعار، ويحمل عليه، والضرب: إيقاع شيء على شيء، والموج يضطرب:أي يضرب بعضه بعضاً، وتضرب الشيء واضطرب تحرك وماج، والاضطراب: كثرة الذهاب في الجهات من الضرب في الأرض، وعبر به عن الأشياء المختلفة فقيل: حاله مضطرب أي مختلف.[1]

وكلمة الاضطراب تدل على حركة وعدم ثبات الشيء واختلاله وعدم انضباطه، يقال:اضطرب الحبل بين القوم إذا اختلفت كلمتهم واضطرب أمره اختل، واضطرب تحرك وماج[2]، وفي حديث خَبَّاب بن الأرت ﷺ لما سُئِل عن قراءة النبي ﷺ في الظهر والعصر كيف تعرفونها؟ قال: باضطراب لحيته، أي بتحركها وعدم ثباتها.[3]

ويجوز في الراء من كلمة مضطرب الفتح على اعتبار اسم المكان والكسر على اعتبار اسم الفاعل لغة، والذي درج عليه أهل الحديث الكسر.[4]

المطلب الثاني: الاضطراب اصطلاحاً.

المضطرب من الحديث: هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان؛ أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى، بأن

---

(1) للمزيد من تفصيل القول حول تعريف الاضطراب في اللغة ينظر: معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي(المتوفى: 395هـ)، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون،دار الفكر، 1399هـ - 1979م، 397/3،والمفردات في غريب القرآن،أبو القاسم الحسين المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: 502هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة الأولى - 1412 هـ، 505/1، ولسان العرب، مُحَمَّد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (المتوفى: 711هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ، 35/8، وعمدة الحفاظ =في تفسير أشرف الألفاظ، أبو العباس، شهاب الدين، المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756 هـ)، تحقيق: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1996 م، 433/2، وتهذيب اللغة، مُحَمَّد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ)، تحقيق: مُحَمَّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، 2001م، 20/12.

(2) للمزيد حول ذلك ينظر: مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: 666هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ مُحَمَّد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة، 1420هـ / 1999م، 183/1، والقاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: 817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: مُحَمَّد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، 1426 هـ - 2005 م، 108/1.

(3) أخرجه البخاري في الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه 245/2رقم760- فتح .

(4) النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود مُحَمَّد الطناحي ،المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م، ، 80/3، وفتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن عثمان بن مُحَمَّد السخاوي (المتوفى: 902هـ) تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، 1424هـ / 2003م، 274/1.

يكون راويها أحفظ أو أكثر صحبة للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب، ولا له حكمه[1].

هكذا عرفه الحافظ ابن الصلاح، وقد استدرك عليه الإمام الزركشي بقوله: (قد يخرج ما لو حصل الاضطراب من راو واحد. وقد يقال فيه: نبنيه على دخوله من باب أولى، فإنه أولى بالرد من الاختلاف بين راويين)، قلت: وهذا اعتراض متجه، لأن الاضطراب في الأعم الأغلب يحصل من راوٍ واحد، وهو الذي يوجه الغلط فيه لمن اضطرب فيه، أما الاضطراب من راويين فهو أقل، وكذلك قد يوجه الاضطراب لأحد الراويين أو للشيخ، وربما كان قد حدث بالوجهين.

وللزركشي اعتراض آخر فقد قال: (وينبغي أن يقال: (على وجه يؤثر) ليخرج ما لو روي الحديث عن رجل مرة، وعن آخر أخرى ...)[2]، وهو اعتراض متجه أيضاً، لأن ليس كل اختلاف قادحاً، بل القادح الذي لا يحتمل التوفيق والجمع، بمعنى أن الراوي لم يضبط الحديث فهو وإن كان ثقة إلا أنه ضعيف في هذا الحديث خاصة.

ثم قد يقع الاضطراب في متن الحديث، وقد يقع في الإسناد، وقد يقع ذلك من راوٍ واحد، وقد يقع بين رواة له جماعة، والاضطراب موجب ضعف الحديث؛ لإشعاره بأنه لم يضبط.

ومن أمثلته: ما رويناه عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن مُحَمَّد بن حريث، عن جده حريث، عن أبي هريرة، عن رسول الله – ﷺ – في المصلى:" إذا لم يجد عصا ينصبها بين يديه؛ فليخط خطا"، فرواه" بشر بن المفضل، وروح بن القاسم" عن إسماعيل، هكذا، ورواه "سفيان الثوري" عنه، عن أبي عمرو ابن حريث، عن أبيه عن أبي هريرة، ورواه "حميد بن الأسود" عن إسماعيل عن أبي عمرو بن مُحَمَّد بن حريث بن سليم عن أبيه عن أبي هريرة، ورواه"وهيب"، وعبدالوارث" عن إسماعيل عن أبي عمرو بن حريث، عن جده حريث. وقال"عبدالرزاق"عن ابن جريج: سمع إسماعيل، عن حريث بن عمار عن أبي هريرة ، وفيه من الاضطراب أكثر مما ذكرناه، والله أعلم[3].

قال الحافظ:(أو بإبداله ولا مرجح فالمضطرب)،(أو كانت المخالفة بإبداله، أي: الراوي، ولا مرجح لإحدى الروايتين على الأخرى ، فهذا هو المضطرب).[4]

---

(1) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، عثمان بن الصلاح عبدالرحمن بن موسى بن أبي النصر الشافعي (577 هـ – 643 هـ)، و عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعيّ، أبو حفص، سراج الدين (المتوفى: 805هـ)، تحقيق: د عائشة عبد الرحمن ، دار المعارف، (ص: 269)، وتحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1424 هـ – 2003 م، 2/ 923، وانظر: الغرامية في مصطلح الحديث، ص34 .

(2) أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء، ماهر ياسين فحل الهيتي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1430 هـ – 2009م، ص: 222.

(3) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، 270.

(4) الشرح المختصر لنخبة الفكر لابن حجر العسقلاني، أبو المنذر محمود بن مُحَمَّد المنياوي، المكتبة الشاملة، مصر، الطبعة: الأولى، 1432 هـ – 2011 م، 1– 50.

وعلى كلام الحافظ يعرف المضطرب بأنه: ما روي على أوجه مختلفة متساوية القوة، فاشترط هنا شرطين للحكم على الحديث بالاضطراب وهما: اختلاف روايات الحديث، بحيث لا يمكن الجمع بينها بوجه من الوجوه المقبولة، وأن تتساوى الروايات في القوة، بحيث لا يمكن ترجيح رواية على أخرى.

قال الشيخ بازمول: (وأفاد قوله: (على أوجه مختلفة) اشتراط اتحاد المخرج، إذ لو اختلف المخرج لم يكن هناك اختلاف بين الرواة، ولذلك أئمة أهل الحديث لا يعلون حديثاً بآخر عند اختلاف المخرج وذكر الحافظ العراقي روايات الحوض واختلاف ألفاظها ثم قال: "وكل هذه الروايات في الصحيح قال القاضي عياض:وهذا الاختلاف في قدر عرض الحوض ليس موجباً للاضطراب؛ فإنه لم يأت في حديث واحد بل في أحاديث مختلفة الرواة عن جماعة من الصحابة" اهـ. [1]

وقال ابن التركماني:"إنما تعلل رواية برواية إذا ظهر اتحاد الحديث" اهـ، وقال ابن رجب في معرض بيانه لتعليل الأئمة حديثاً بآخر: "واعلم أن هذا كله إذا علم أن الحديث الذي اختلف في إسناده حديث واحد، فإن ظهر أنه حديثان بإسنادين لم يحكم بخطأ أحدهما. وعلامة ذلك أن يكون في أحدهما زيادة على الآخر أو نقص منه أو تغير يستدل به على أنه حديث آخر، فهذا يقول علي بن المديني وغيره من أئمة الصنعة: هما حديثان بإسنادين" اهـ.

المطلب الثالث: شروط الاضطراب

ليس كل اختلاف اضطراباً، بل إن للاضطراب شرطين، هما:

أحدهما: استواء وجوه الاختلاف، فمتى رجح أحد الأقوال قُدِّم، ولا يعل الراجح بالمرجوح عند أهل النقد.

ثانيهما: أن يتعذر – مع الاستواء – الجمع بينها على قواعد المحدثين، ويغلب على الظن أن ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث بعينه فحينئذ يحكم على تلك الرواية وحدها بالاضطراب، ويتوقف عن الحكم بصحة ذلك الحديث لذلك السبب[2].

وعلى هذا المعنى يدور قول ابن الصلاح:(وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان، أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى، بأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحبة للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب، ولا له حكمه)[3]، وقد أكد هذا المفهوم الإمام ابن دقيق العيد فقال:(أشار بعض الناس إلى أن اختلاف الرواة في ألفاظ الحديث مما يمنع الاحتجاج به ... فنقول هذا صحيح لكن بشرط تكافؤ الروايات أو تقاربها، أما إذا كان الترجيح واقعاً في بعضها: إما لأن رواته أكثر أو أحفظ، فينبغي العمل بها، إذ الأضعف لا يكون مانعاً من العمل بالأقوى، والمرجوح لا يدفع

(1) المقترب في بيان المضطرب ص: 40.

(2) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، المؤلف: ماهر ياسين فحل الهيتي، دار عمار للنشر، عمان، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م، ص: 223.

(3) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، 1- 269-270.

التمسك بالراجح) [1]، ويفهم مما سبق أن أحد الوجوه المختلفة إن كان مروياً من طريق ضعيف والآخر من طريق قوي فلا اضطراب، والعمل بالطريق القوي، وإن لم يكن كذلك، فإن أمكن الجمع بين تلك الوجوه بحيث يمكن أن يكون المتكلم باللفظين الواردين أراد معنى واحداً فلا إشكال أيضاً؛ مثل أن يكون في أحد الوجهين: عن رجل وفي الوجه الآخر يسمى هذا الرجل فقد يكون هذا المسمى هو ذلك المبهم، فلا اضطراب إذن ولا تعارض، وإن لم يكن كذلك بأن يسمى مثلاً الراوي باسم معين في رواية ويسمى باسم آخر في رواية أخرى فهذا محل نظر؛ إذ يتعارض فيه أمران:

أحدهما: أنه يجوز أن يكون الحديث عن الرجلين معاً.

والثاني: أن يغلب على الظن أن الراوي واحد واختلف فيه، فهنا لا يخلو أن يكون الرجلان معا ثقة أو لا، فإن كانا ثقة فهنا لا يضر الاختلاف عند الكثير؛ لأن الاختلاف كيف دار فهو عن ثقة، وبعضهم يقول: هذا اضطراب يضر، لأنه يدل على قلة الضبط [2].

ويمكننا أن نقدم مثالاً تطبيقياً على ما لا يصح عده مضطرباً لرجحان بعض وجوه مروياته على بعض، فقد مثل ابن الصلاح للاضطراب الواقع في السند قائلاً:(ومن أمثلته: ما رويناه عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن مُحَمَّد ابن حريث عن جده حريث، عن أبي هريرة، عن الرسول – ﷺ – في المصلي:(إذا لم يجد عصا ينصبها بين يديه فليخط خطا) فرواه بشر بن المفضل، وروح ابن القاسم، عن إسماعيل هكذا، ورواه سفيان الثوري عنه، عن أبي عمرو ابن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرة، ورواه حميد بن الأسود، عن إسماعيل، عن أبي عمرو بن مُحَمَّد بن حريث بن سليم، عن أبيه ، عن أبي هريرة [3]ورواه وهيب و عبد الوارث، عن إسماعيل، عن أبي عمرو بن حريث، عن جده حريث، وقال عبد الرزاق ، عن ابن جريج: سمع إسماعيل، عن حريث بن عمار، عن أبي هريرة، وفيه من الاضطراب أكثر مما ذكرناه.

وقد أطال الحافظ العراقي في ذكر أوجه الخلاف الواردة في هذا الحديث، وكأنه ينحو منحى ابن الصلاح في عد هذا اضطراباً، وقد تعقب الحافظ ابن حجر العسقلاني الحافظين الجليلين ابن الصلاح والعراقي، فقال:(جميع من رواه عن إسماعيل بن أمية، عن هذا الرجل إنما وقع الاختلاف بينهم في اسمه أو كنيته، وهل روايته عن أبيه أو عن جده أو عن أبي هريرة بلا واسطة وإذا تحقق الأمر فيه لم يكن فيه حقيقة الاضطراب،لأن الاضطراب هو:الاختلاف الذي يؤثر قدحاً، واختلاف الرواة في اسم رجل لا يؤثر؛ ذلك لأنه إن كان ذلك الرجل ثقة فلا ضير،وإن كان غير ثقة فضعف الحديث إنما هو من قبل ضعفه لا من قبل اختلاف الثقات في اسمه، ومع

(1)إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام للإمام تقي الدين أبي الفتح ، المحرر مُحَمَّد منير عبده أغا الدمشقي الأزهري، دار الكتب العلمية 2014 م، ص 135.

(2) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، ص: 224.

(3) نفسه، ص: 225.

ذلك كله فالطرق التي ذكرها ابن الصلاح، ثم شيخنا قابلة لترجيح بعضها على بعض، والراجحة منها يمكن التوفيق بينها فينتفي الاضطراب أصلاً ورأساً) [1].

إن كلام الحافظ ابن حجر صواب، إذ إن الأصح عدم التمثيل بهذا الحديث؛ لأن حريثاً مجهول لا يعرف، وعلى فرض التسليم بصحبته –فيكون عدلاً– فإن الراوي عنه مجهول لم يرو عنه غير إسماعيل بن أمية، لذا فإن كلام الحافظ ابن حجر صواب، فاختلافهم كان في تسمية ذات واحدة فإن كان ثقة لم يضره الاختلاف في اسمه، وإن كان غير ثقة فقد ضعف لغير الاضطراب، والحال هنا كذلك .

إن تصحيح الإمام أحمد نقله ابن عبد البر، أما تصحيح ابن حبان فهو أنه خرجه في صحيحه، وصححه كذلك ابن خزيمة ، وعلي بن المديني، وقال ابن حجر:(هو حسن)، على أن آخرين قد ضعفوا هذا الحديث منهم ابن عيينة، وقال السرخسي:(هذا الحديث شاذ)، قال ابن حجر:(أشار إلى ضعفه سفيان بن عيينة، والشافعي والبغوي، وغيرهم، وقال القاضي عياض: (وإن كان جاء به حديث وأخذ به أحمد بن حنبل فهو ضعيف)، وضعفه كذلك النووي. [2]

وزاد الزركشي شرطاً آخر فقال (وينبغي أن يقال على وجه يؤثر ليخرج ما لو روي الحديث عن رجل مرة وعن آخر أخرى قال ابن حزم فهذا قوة للحديث وزيادة في دلائل صحته كما إذا روى الأعمش الحديث عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، ويرويه غير الأعمش عن سهيل عن أبيه عن أبي سعيد إذ من الممكن أن يكون أبو صالح سمع الحديث من أبي هريرة وأبي سعيد معا فرواه مرة عن هذا ومرة عن هذا). [3]

وقال الشيخ بازمول:(وكذا أخرج اضطراب الرواة في اسم الراوي ونسبه مع ثقته. وفي مثل هذا يقولون الاضطراب قد يجامع الصحة والحسن). [4]

وخلاصة ما تقدم حول الاضطراب الواقع في الحديث سالف الذكر أن الاضطراب فيه من جهتين:

الأولى: شيخ إسماعيل بن أمية:

أ– أبو عمرو بن مُحَمَّد.

ب– أبو مُحَمَّد بن عمرو.

ج– أبو عمرو بن حُرَيْث – حُرَيْث بن عمّار.

الثانية: شيخ شيخ إسماعيل بن أمية:

أ– جده حريث.

ب– جده عمرو بن حريث.

---

(1) نفسه ، ص: 226.

(2)أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء ، ص: 227.

(3) النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبد الله بدر الدين مُحَمَّد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: 794هـ)، تحقيق: د. زين العابدين بن مُحَمَّد بلا فريج، أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، 1419هـ – 1998م، 2-224.

(4) المقترب في بيان المضطرب ،ص: 42.

ج- أبوه حُرَيْث.

فالجهة الأولى غير مؤثرة؛ لأنه اختلاف في نسبة لا في حالة، أما الجهة الثانية فهي مؤثرة، والحديث ذكره ابن الصلاح مثالاً للمضطرب، وحكم غير واحد من الحفاظ باضطراب سنده [1].

أما مثال مضطرب المتن: قال الترمذي:(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الوَاسِطِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ نُمَيْرٍ، عَنْ أَشْعَثَ ابْنِ سَوَّارٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا إِذَا حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكُنَّا نُلَبِّي عَنِ النِّسَاءِ، وَنَرْمِي عَنِ الصِّبْيَانِ) [2] .

وهذا إسناد ضعيف: فيه أشعث بن سوار ضعيف، وفيه عنعنة أبي الزبير وهو مدلس، وأعل باضطراب متنه؛ فرواه ابن أبي شيبة عن ابن نمير عن أشعث عن أبي الزبير عن جابر قال: حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنا النساء والصبيان فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم"، فهنا جعل(التلبية والرمي عن الصبيان)وفيما سبق (التلبية عن النساء والرمي عن الصبيان)، والحديث أعله ابن القطان باضطراب متنه. [3]

أما مثال مضطرب السند والمتن: قال أبو داود في سننه: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ حَدَّثَهُ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّهُمْ «تَمَسَّحُوا وَهُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالصَّعِيدِ لِصَلَاةِ الْفَجْرِ فَضَرَبُوا بِأَكُفِّهِمُ الصَّعِيدَ، ثُمَّ مَسَحُوا وُجُوهَهُمْ مَسْحَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ عَادُوا فَضَرَبُوا بِأَكُفِّهِمُ الصَّعِيدَ مَرَّةً أُخْرَى فَمَسَحُوا بِأَيْدِيهِمْ كُلِّهَا إِلَى الْمَنَاكِبِ وَالْآبَاطِ مِنْ بُطُونِ أَيْدِيهِمْ»[4].

---

(1) الشرح المختصر لنخبة الفكر لابن حجر العسقلاني، 1- 57.

(2) سنن الترمذي، مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، تحقيق:بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، 1998م، 258/2.ذكر الترمذي أن هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وقد أجمع أهل العلم على: أن المرأة لا يلبي عنها غيرها، بل هي تلبي عن نفسها، ويكره لها رفع الصوت بالتلبية. إسناده ضعيف لضعف أشعث –وهو ابن سوار–، وأبو الزبير –وهو محمَّد ابن مسلم بن تدرس– مدلس وقد عنعن. وقد تابع أشعثَ بن سوار أيمنُ بن نابل ،وأخرجه الترمذي (945) من طريق عبد الله بن نمير، بهذا الإسناد. ولفظه: عن جابر قال: كنا إذا حججنا مع النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، فكنا نلبي عن النساء، ونرمي عن الصبيان. قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقد أجمع أهل العلم على أن المرأة لا يلبي عنها غيرُها، بل هي تلبي عن نفسها، ويكره لها رفع الصوت بالتلبية، سنن ابن ماجه ، ابن ماجة – وماجة اسم أبيه يزيد – أبو عبد الله مُحَمَّد بن يزيد القزويني (المتوفى: 273هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009م، 233/4، رقم الحديث(3038).

(3) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام،علي بن مُحَمَّد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى : 628هـ)، تحقيق : د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى ، 1418هـ-1997م، 57/1.

(4) سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ) تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، (1/ 86) رقم الحديث (318). مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م (31/ 189)، وذكر الإمام أحمد في مسنده أن الحديث صحيح، وهذا إسناد ضعيف لانقطاعه. عبيد الله بن عبد الله بن عتبة لم يدرك عماراً،ورجال الإسناد ثقات رجال الشيخين. عثمان بن عمر: هو ابن فارس، ويونس: هو ابن يزيد الأيلي، وأخرجه أبو داود (318) (319) ، وابن ماجة (571) من طريق عبد الله بن وهب، عن يونس، بهذا الإسناد، ووقع في

وهذا إسناد ضعيف لأمرين:

1 – الانقطاع بين عبيد الله وعمّار.

2 – الاضطراب في سنده ومتنه.

فرواه عمرو بن دينار عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه عن عمّار بن ياسر قال: "تيممنا مع رسول الله ﷺ إلى المناكب"، فهنا قال (عن أبيه)[1]وفي الأول لم يقل، ورواه صالح بن كيسان عن ابن شهاب الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن عمّار بن ياسر وفيه:(فقام المسلمون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فضربوا بأيديهم إلى الأرض، ثم رفعوا بأيدهم ولم يقضوا من التراب شيئاً، فمسحوا بها وجوههم وأيديهم إلى المناكب ...)، فهنا جعلها ضربة واحدة، وفيما سبق ضربتين، وقال ابن عبد البر: "أحاديث عمّار في التيمم كثيرة الاضطراب، وإن كان رواتها ثقات"). [2]

المطلب الرابع: الفرق بين الاضطراب والاختلاف:

الحديث المضطرب: هو ما اختلف راويه فيه، فرواه مرة على وجه، ومرة على وجه آخر مخالف له، وهكذا إن اضطرب فيه راويان فأكثر فرواه كل واحد على وجه مخالف للآخر[3]، من شرط الاضطراب: تساوي الروايات المضطربة بحيث لا تترجح إحداها على الأخرى.

أما إذا ترجحت إحدى الروايات فلا يسمى مضطرباً، بل هو مطلق اختلاف، قال العراقي : (أما إذا ترجحت إحداهما بكون راويها أحفظ، أو أكثر صحبة للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيح؛ فإنه لا يطلق على الوجه الراجح وصف الاضطراب ولا له حكمه، والحكم حينئذ للوجه الراجح)، وهذا أمر معروف بين المحدثين لا خلاف فيه؛ لذا نجد المباركفوري يقول: (قد تقرر في أصول الحديث أن مجرد الاختلاف لا يوجب الاضطراب، بل من شرطه استواء وجوه الاختلاف فمتى رجح أحد الأقوال قدم). [4]

فعلى هذا شرط الاضطراب تساوي الروايات، أما إذا ترجحت إحداهما على الأخرى فالحكم للراجحة، والمرجوحة شاذة أو منكرة، وعليه فإن كان أحد الوجوه مروياً من طريق ضعيف والآخر من طريق قوي فلا اضطراب والعمل بالطريق القوي، وإن لم يكن كذلك، فإن أمكن الجمع بين تلك الوجوه بحيث يمكن أن يكون المتكلم باللفظين الواردين عن معنى واحد فلا إشكال أيضاً؛ مثل أن يكون في أحد الوجهين قد قال الراوي: عن رجل، وفي الوجه الآخر يسمي هذا الرجل، فقد يكون هذا المسمى هو ذلك المبهم؛ فلا اضطراب إذن ولا

رواية ابن ماجه: "فأمر المسلمين فضربوا بأكفهم التراب، ولم يقبضوا من التراب شيئاً، فمسحوا بوجوههم مسحة واحدة، ثم عادوا فضربوا بأكفهم الصعيد مرة أخرى، فمسحوا بأيديهم". وليس فيها ذكر المناكب والآباط.

(1) الشرح المختصر لنخبة الفكر لابن حجر العسقلاني، 1– 57.

(2) نفسه، 1– 58.

(3) أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء، ص11.

(4) نفسه ، ص12.

تعارض، وإن لم يكن كذلك بأن يسمي مثلا الراوي باسم معين في رواية ويسميه باسم آخر في رواية أخرى فهذا محل نظر[1].

إذن شرط الاضطراب الاتحاد في المصدر، وعدم إمكانية التوفيق بين الوجوه المختلفة والترجيح على منهج النقاد وعلى ما تقدم يتبين لنا أن بين الاضطراب والاختلاف عموم وخصوص، وهو أن كل مضطرب مختلف فيه، ولا عكس. فالاختلاف أعم من الاضطراب إذ شرط الاضطراب أن يكون قادحاً، أما الاختلاف فربما كان قادحاً وربما لم يكن قادحاً.

ثم إنه ليس كل اختلاف يؤدي إلى وجود الاضطراب، إذ إن ما يشبه أن يكون اضطراب ينتفي عن الحديث إذا جمع بين الوجوه المختلفة أو رجح وجه منها على طريقة النقاد لا على طريقة التجويز العقلي.

المطلب الخامس: حكم الحديث المضطرب:

الحديث المضطرب ضعيف، لأن الاختلاف فيه دليل على عدم ضبط راويه، والضبط أحد شروط صحة الحديث الرئيسة، وراوي الحديث المضطرب قد فقد هذا الشرط؛ فالحديث المضطرب إذن فاقد لأحد شروط الصحة فلهذا يعد الحديث المضطرب ضعيفاً، قال الحافظ ابن الصلاح:(الاضطراب موجب ضعف الحديث،لإشعاره بأنه أي: الراوي – لم يضبط)[2]، وقال الحافظ العراقي:(والاضطراب موجب لضعف الحديث المضطرب لإشعاره بعدم ضبط راويه، أورواته). [3].

وما ذكرته هو الأصل في حكم الحديث المضطرب؛ لكن هذا لا يعني أن الاضطراب والصحة لا يجتمعان أبدا؛ بل قد يجتمعان، قال الحافظ ابن حجر:(إن الاختلاف في الإسناد إذا كان بين ثقات متساوين، وتعذر الترجيح، فهو في الحقيقة لا يضر في قبول الحديث والحكم بصحته، لأنه عن ثقة في الجملة، ولكن يضر ذلك في الأصحية عند التعارض –مثلا–. فحديث لم يختلف فيه على راويه –أصلاً– أصح من حديث اختلف فيه في الجملة، وإن كان ذلك الاختلاف في نفسه يرجع إلى أمر لا يستلزم القدح) [4].

وقد شرح السيوطي كلام الحافظ ابن حجر فقال:(وقع في كلام شيخ الإسلام السابق:أن الاضطراب قد يجامع الصحة؛ وذلك بأن يقع الاختلاف في اسم رجل واحد وأبيه ونسبته ونحو ذلك، ويكون ثقة، فيحكم للحديث بالصحة ولايضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطرباً، وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة؛ وكذا جزم الزركشي بذلك في مختصره، فقال: قد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن)[5].

---

(1) أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء ، ص13.

(2) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، ص: 137.

(3) فتح المغيث شرح ألفية الحديث، أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسن العراقي، دار الكتب العلمية، 2011م، ص122 .

(4) أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء،ص 228– 229.

(5) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة ، 314/1 .

المبحث الثاني : نماذج تطبيقية من الحديث المضطرب في علل ابن أبي حاتم.

الحديث الأول:

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه عبد السلام بن حرب، عن يونس بن عبيد، عن زياد بن جبير، عن سعد؛ قال: قدمتْ إلى النبي – ﷺ– امرأة جليلة، كأنها من نساء مضر، فقالت: أي رسول الله، إنا كل على آبائنا وأبنائنا وأزواجنا، فما يحل لنا من أموالهم؟ قال: الرطب تأكلينه وتهدينه؟[1]

قال أبي: هذا حديث مضطرب .[2]

واضطراب الحديث من وجهين: أحدهما: أنه اختلف في(سعد) هذا هل هو: ابن أبي وقاص أو غيره، والثاني: كون الحديث روي مرسلاً ومسنداً، قال الدارقطني:«يرويه يونس بن عبيد، عن زياد بن جبير، واختلف عنه؛ فرواه الثوري، عن يونس بن عبيد، عن زياد، عن سعد، وأرسل هاشم، عن يونس، عن زياد: أن النبي (صلى الله عليه وسلم) بعث سعدا على الصدقة ... الحديث، ويقال:إن سعدا هذا رجل من الأنصار، وليس بسعد بن أبي وقاص، وهو أصح إن شاء الله تعالى»، وقال ابن حجر:«قال ابن المديني في"العلل": سعد هذا ليس هو: ابن أبي وقاص، والحديث مرسل؛ هكذا حكى عبد الحق في الأحكام».[3]

وتفصيل القول حول هذا الحديث يكون على النحو التالي:

أولاً: أن رواية الحديث كما في المنتخب مرسلة كما ذكر أبو زرعة وأبو حاتم: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، ثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ سَعْدٍ قَالَ: لَمَّا بَايَعَ رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– النِّسَاءَ، قَامَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ كَأَنَّهَا مِنْ نِسَاءِ مُضَرَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كَلٌّ عَلَى آبَائِنَا وَأَبْنَائِنَا وَأَزْوَاجِنَا؛ فَمَا يَحِلُّ لَنَا مَنْ أَمْوَالِهِمْ؟ قَالَ: "الرُّطَبُ، تَأْكُلِينَهُ وَتُهْدِينَهُ".[4]، قال أبو زرعة، وأبو حاتم: رواية زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ سَعْدٍ مرسلة.

ثانياً: قال الحافظ في"النكت الظراف"بعد أن ذكر الحديث: قلت: قال ابن المديني في"العلل":سعد هذا ليس هو ابن وقاص، والحديث مرسل، هكذا حكى عبد الحق في "الأحكام"، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على يونس بن عبيد في "العلل"، ثم قال: ويقال: إن سعداً هذا رجل من الأنصار، وليس ابن أبي وقاص، قال: وهذا

---

(1) المصنف في الأحاديث والآثار،أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: 235هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، 1409، 456/4، رقم الحديث(22084).

(2) علل الحديث لابن أبي حاتم 6/ 176.

(3) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ)، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى 1405 هـ – 1985 م.4-382، وينظر: أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء ص: 11.

(4) المنتخب من مسند عبد بن حميد، أبو مُحَمَّد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي ويقال له: الكَشّي بالفتح والإعجام (المتوفى: 249هـ)، تحقيق: الشيخ مصطفى العدوي، دار بلنسية للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية 1423هـ – 2002م، 1/ 163 – 164.

أصح إن شاء الله، قال الحافظ: قلت: ولكن أورد البزار في مُسْنَدُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، فأخرجه من طريق: سفيان الثوري عن يونس بن عبيد، ورجح ذلك أبو الحسن بن القطان. (1)

ثالثاً: قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه رواه عن النبي – ﷺ – إلا سعد بهذا الإسناد"، وقال الحاكم: حديث عبد السلام بن حرب صحيح على شرط الشيخين"(2)

ولم يخرج الشيخان رواية زياد بن جبير عن سعد، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: زياد بن جبير عن سعد بن أبي وقاص مرسل، وقيل: عن يونس بن عبيد عن زياد بن جبير أنّ رسول الله – ﷺ – بعث رجلاً يقال له: سعد، والحديث مرسل، وقد أخرجه ابن مندة في"معرفة الصحابة"من طريق حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد، وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه في "العلل" ورجح أنه عن سعد رجل من الأنصار وأنّ من قال فيه: سعد بن أبي وقاص فقد وهم، ويؤيد أنّه غيره أنّ ابن مندة أخرج من طريق حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن زياد بن جبير أنّ رسول الله – ﷺ – بعث رجلاً يقال له: سعد على السعاية، فلو كان هو ابن أبي وقاص ما عبر عنه الراوي بهذا"(3).

الحديث الثاني:

قال ابن أبي حاتم: وسمعت أبي وحدثنا عن مُحَمَّد بن الخليل، عن إسماعيل بن عياش، عن ثعلبة ابن مسلم، عن قيس بن خالد بن حبتر، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: إذا سقط الذباب في شراب أحدكم، فليغمسه، ثم ليطرحه؛ فإن أحد جناحيه داء، والآخر دواء. (4)

فقال أبي: هذا حديث مضطرب الإسناد. (5)

صنف ابن أبي حاتم هذا الحديث في مضطرب الإسناد كما روى عن أبيه، وقد علق على أحد الرواة وهو قيس بن خالد بن حبتر، يقول:" ولا نجد في الرواة من يقال له: قيس بن خالد بن حبتر، بل لم نجد من يقال له: «قيس بن خالد» في هذه الطبقة، وفيهم: قيس بن حبتر، وهو غير هذا فيما يظهر، ونخشى أن يكون في الإسناد تصحيف وسقط، فيكون «حبتر» متصحفاً عن «حنين» فرسمهما متشابه جداً؛ فالحديث معروف من رواية

---

(1) حول ذلك ينظر: جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى : 606هـ)، تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط – التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان، الطبعة : الأولى، 1392 هـ ، 1972 م، (10/ 571).

(2) حول ذلك ينظر: أنِيسُ السَّاري في تخريج وَتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحَافظ ابن حَجر العسقلاني في فَتح البَاري، أبو حذيفة، نبيل بن منصور بن يعقوب بن سلطان البصارة الكويتي، تحقيق: نبيل بن مَنصور بن يَعقوب البصارة، مؤسَّسَة السَّماحة، مؤسَّسَة الريَّان، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1426 هـ – 2005 م، 5/ 3224.

(3) حول ذلك ينظر: أنِيسُ السَّاري في تخريج وَتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحَافظ ابن حَجر العسقلاني في فَتح البَاري، (5/ 32245).

(4) المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن مُحَمَّد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة، 234/3، رقم الحديث(3017)، والمسند الجامع، حققه ورتبه وضبط نصه: محمود مُحَمَّد خليل، الناشر: دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات، الكويت، الطبعة: الأولى، 1413 هـ – 1993 م، 397/17، رقم الحديث(13824).

(5) علل الحديث لابن أبي حاتم 1/ 516-517.

«عبيد ابن حنين، عن أبي هريرة»، كما في "صحيح البخاري"، والظاهر أن الإشكال قديم، فقد نقل ابن الملقن في بعض هذا النص، فقال:«وقال – يعني: ابن أبي حاتم – في موضع آخر منها: سألت أبي عنه – أي: عن حديث أبي هريرة من رواية قيس بن خالد عنه –؟ فقال: هذا حديث مضطرب الإسناد»[1].

الحديث الثالث:

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه علي بن عياش، عن شعيب بن أبي حمزة، عن مُحَمَّد بن المنكدر، عن جابر؛ قال: كان آخر الأمر من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار؟[2] فسمعت أبي يقول: هذا حديث مضطرب المتن؛ إنما هو: أن النبي ﷺ أكل كتفاً، ولم يتوض؛ كذا رواه الثقات عن ابن المنكدر، عن جابر، ويحتمل أن يكون شعيب حدث به من حفظه؛ فوهم فيه .[3]

وقد ذكر الشيخ شمس الدين الحنبلي تفسير ابن أبي حاتم لاضطراب هذا الحديث في المتن في التعليقة على العلل بقوله:"قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث، حدثنا به مُحَمَّد بن عوف، عن علي بن عياش، عن شعيب بن أبي حمزة، عن مُحَمَّد بن المنكدر، عن جابر، قال: كان آخر الأمر من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار.فقال أبي: هذا حديث مضطرب المتن، إنما هو(أن النبي ﷺ أكل كتفا ثم صلى ولم يتوضأ) كذا رواه الثقات عن ابن المنكدر، ويمكن أن يكون شعيب بن أبي حمزة حدث من حفظه فوهم فيه.[4]

وجه إعلال الحديث بالاضطراب:

وهذا الاضطراب نشأ بسبب الاختلاف بين أحاديث ترك الوضوء مما مست النار وأحاديث الأمر بالوضوء مما مست النار، والاختلاف في الأول والآخر منها مما يترتب عليه عدم تمييز الناسخ من المنسوخ، فالحديث قد ورد بوجوه متفاومة لا يمكن ترجيح بعضها على بعض، وهذا ما ذكره عثمان بن سعيد الدارمي حيث قال: "فَهَذِهِ الأَحَادِيثُ قَدِ اخْتُلِفَ فِيهَا وَاخْتُلِفَ فِي الأَوَّلِ وَالآخِرِ مِنْهَا فَلَمْ نَقِفْ عَلَى النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ مِنْهَا بِبَيَانٍ بَيِّنٍ نَحْكُمُ بِهِ دُونَ مَا سِوَاهُ فَنَظَرْنَا إِلَى مَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَالأَعْلاَمُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ r فَأَخَذْنَا بِإِجْمَاعِهِمْ فِي الرُّخْصَةِ فِيهِ"[5].

وقال ابن عبد البر: ولما اختلفت الآثار في هذا الباب استدل الفقهاء بما وصفنا من أفعال الخلفاء الراشدين من أنهم علموا الناسخ فعملوا به وتركوا المنسوخ.[6]

---

(1) نفسه 1/ 516-517.

(2) سنن النسائي 108/1، (185)، وموطأ مالك37/2(70) ، ومسند أحمد 48/13، وسنن أبي داود48/1.

(3) علل الحديث لابن أبي حاتم 1/ 644.

(4) تعليقة على العلل لابن أبي حاتم، شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عبد الهادي بن يوسف الدمشقي الحنبلي (المتوفى: 744هـ)، تحقيق: سامي بن مُحَمَّد بن جاد الله، تقديم: فضيلة الشيخ المحدث عبد الله بن عبد الرحمن السعد، الناشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2003 م، ص: 256.

(5) السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ) تحقيق: مُحَمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003 م.1 / 157 (757).

(6) الاستذكار 1 /175.

وجه إعلال الحديث بنفي السماع المتوهم بالعنعنة:

أعل الشافعي والبخاري الحديث بعدم سماع مُحَمَّد بن المنكدر لهذا الحديث من جابر بن عبد الله، ورجح الشافعي سماعه من عبد الله بن مُحَمَّد بن عقيل، فسواه مُحَمَّد بن المنكدر وأخفى سماعه من عبد الله بن مُحَمَّد بن عقيل لضعفه عند أهل المدنية فقد ذكره مُحَمَّد بن سعد في الطبقة الرابعة من أهل المدينة،وقال: وكان منكر الحديث، لا يحتجون بحديثه، وكان كثير العلم، فبين الشافعي والبخاري أن ذكر السماع فيه إنما هو من وهم الرواة عن مُحَمَّد بن المنكدر.

وقال أحمد بن حنبل: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ سَمِعْتُ ابْنَ الْمُنْكَدِرِ غَيْرَ مَرَّةٍ يَقُولُ عَنْ جَابِرٍ وَكَأَنِّي سَمِعْتُهُ مَرَّةً يَقُولُ أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرًا وَظَنَنْتُهُ سَمِعَهُ مِنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ أَكَلَ لَحْمًا ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَكَلَ لَحْمًا ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ وَأَنَّ عُمَرَ أَكَلَ لَحْمًا ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأ .[1]

فالإمام أحمد بن حنبل كان يروى الحديث عن سفيان بن عيينة أنه سمع ابن المنكدر وعبد الله بن مُحَمَّد بن عقيل عن جابر. ثم تبين له أن سفيان إنما سمعه من ابن المنكدر عمن أخبره أنه سمع جابراً، فعرف الإمام أحمد أن سفيان بن عيينة أسقط راو بين مُحَمَّد بن المنكدر وجابر بن عبد الله، وغالب الظن أنه عبد الله بن مُحَمَّد بن عقيل.

ويبعد أن يكون سفيان فعل ذلك تدليساً لأنه قد رواه عن عبد الله بن مُحَمَّد بن عقيل وعمرو بن دينار ومُحَمَّد بن المنكدر كما هو عند ابن ماجة،[2]، فأغلب الظن أنه كان يفعل ذلك اختصاراً عندما يجمع بين الشيوخ فلا يبين اختلافهم في سياق الإسناد اتكالا على أن المخاطب يعلمه ومع ذلك فإن قد صرح بأن ابن المنكدر لم يسمعه من جابر.

وقال البيهقي: وهذا الذي قاله الشافعي محتمل: وذلك لأن صاحبي الصحيح لم يخرجا هذا الحديث من جهة مُحَمَّد بن المنكدر، عن جابر في الصحيح، مع كون إسناده من شرطهما؛ ولأن عبد الله بن مُحَمَّد بن عقيل قد رواه أيضا عن جابر ورواه عنه جماعة، إلا أنه قد روى عن حجاج بن مُحَمَّد، وعبد الرزاق، ومُحَمَّد بن بكر، عن ابن جريج، عن ابن المنكدر قال: سمعت جابر بن عبد الله، فذكروا هذا الحديث. فإن لم يكن ذكر السماع فيه وهما من ابن جريج ، فالحديث صحيح على شرط صاحبي الصحيح.[3]

وعلق مغلطاي على كلام البيهقي السابق فقال: وفيه عدم رجوع لما قاله الشافعي وركون إلى قول من صرح بالسماع، وذهول عن قول الجعفي – رحمهم الله تعالى– ويزيده وضوحاً أيضاً: رجوع ابن المنكدر عن هذا الرأي، إلى غيره؛ ذكر أبو زرعة الدمشقي في تاريخه عن شعيب بن أبي حمزة: أنّ الزهري ناظر ابن المنكدر فاحتج ابن المنكدر بحديث جابر، واحتج الزهري بحديث عمر بن أميّة في الوضوء مما مست النار قال: فرجع ابن المنكدر

(1) مسند أحمد بن حنبل 1378.

(2) ابن ماجة، 482.

(3) معرفة السنن والآثار للبيهقي 1 / 406.

عن مذهبه إلى مذهب الزهري، ولقائل أن يقول: لو أخذه ابن المنكدر عن جابر شفاهاً لما رجع عنه ولا ساغ له ذلك، ولكن لما أخذه عنه بواسطة ضعيفة رجع عنه مسرعاً.[1]

الحديث الرابع:

قال ابن أبي حاتم: قال أبو مُحَمَّد: سألت أبي عن حديث رواه إسحاق بن موسى الخطمي، عن أبي معاوية الضرير، عن مُحَمَّد بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ قالت: لما قتل أبو عبيد وأصحابه يوم الفيل، أفلت عبد الله بن يزيد، وثلاثة نفر، فقدم عبدالله على عمر، وبقي الثلاثة في الطريق، فلقي عمر ليلاً فأخبره، فرقا عمر المنبر حين صلى الصبح، فنعى أبا عبيد وأصحابه، ثم قال: وهذا عبدالله يخبركم كيف كان ذلك، قال: فقعد عمر على المنبر، وقام عبدالله على المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، وذكر رسول الله ﷺ وما منَّ الله به على العرب، ثم ذكر أبا بكر وحسن قيامه بعد رسول الله ﷺ ، ثم ذكر قتل أبي عبيد وأصحابه، قال : وبه جراحات، قالت عائشة: فوالله، ما رأيت رجلاً كان أربط جأشاً، ولا أشد قلباً، ولا أفضل بياناً، ولا أحسن وجهاً ولفظاً من عبد الله، فأعجب المسلمون به أشد من إعجابي! قال: ثم وجهه عمر [إلى] سعد ؛ فقال: أحضره أمرك؛ فقد عرف أمور القوم، وكيف التأتي لهم وحربهم، قال أبي: هذا حديث مضطرب الإسناد.[2]

وقد بحثت في كتب الحديث وشروحه وعلله فلم أعثر عليه، وهذا يدفعنا إلى ترجيح أن هذا ليس حديثاً، إنما هو من أقوال السيدة عائشة، ونرجح تصنيفها على أنها رواية مضطربة الإسناد.

الحديث الخامس:

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه ابن حمير؛ قال: حدثنا شعيب بن أبي الأشعث، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: المراء في القرآن كفر[3] قال أبي: هذا حديث مضطرب، ليس هو صحيح الإسناد ؛ عروة عن أبي سلمة: لا يكون، وشعيب مجهول.[4]

وقد يكون السبب في اضطراب هذا الحديث من جهة السند أن الحديث لم يروه عن هشام بن عروة إلا شعيب بن أبي الأشعث، تفرد به: مُحَمَّد بن حمير [5] ، وكذلك لم يروه عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة إلا عنبسة[6]، ولم يروه عن هشام إلا ابن أبي الأشعث تفرد به ابن حمير[7].

الحديث السادس:

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه أحمد بن حنبل، عن البرساني، عن ابن جريج، عن مُحَمَّد بن المنكدر، عن أبي أيوب، عن مسلمة بن مخلد؛ أن النبي ﷺ قال: من ستر مسلماً في الدنيا، ستره الله في الدنيا

---

(1) شرح ابن ماجه لمغلطاي 1 / 406.

(2) علل الحديث لابن أبي حاتم 3/ 378، رقم (948).

(3) صحيح ابن حبان 4/324(1464) ، وسنن أبي داود 4/199(4603) ، ومسند أحمد 13/370(7990).

(4) علل الحديث لابن أبي حاتم 4/ 659، وللمزيد راجع مسند أحمد(ت شاكر) 8/107-108 .

(5) المعجم الأوسط 4/ 284.

(6) الروض الداني (المعجم الصغير)، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ)، تحقيق: مُحَمَّد شكور محمود الحاج أمرير، الناشر: المكتب الإسلامي ، دار عمار – بيروت ، عمان، الطبعة: الأولى، 1405 – 1985م،1/ 299.

(7) الروض الداني ،1/ 345.

والآخرة، ومن نجى مكروباً، فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن كان في حاجة أخيه، كان الله في حاجته[1] قال أبي: هذا حديث مضطرب الإسناد [2].

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن الاضطراب في هذا الحديث يشمل الإسناد والمتن؛ أما سبب الاضطراب في الإسناد هو أن عقبة بن عامر رحل إلى مسلمة بن مخلد، وعند الطبراني أن جابر بن عبد الله هو الذي رحل إلى مسلمة، وجاء عند عبد الرزاق ، وأحمد، أن أبا أيوب رحل إلى عقبة بن عامر، وأبهم الخطيب اسم الصحابي الذي رحل إلى عقبة. [3]

وقصةُ الرحلة في طلب هذا الحديث رُويت بوجوه مختلفة، ففي الإسناد[4] أن عقبة بن عامر هو الذي رحل إلى مسلمة بن مُخَلَّد، وعند الطبراني في "الأوسط"[5]أن جابر بن عبد الله هو الذي رحلَ إلى مسلمة، وقد ورد أن أبا أيوب رحل إلى عقبة، وكذلك ورد أنه أتى مسلمة بن مُخَلَّد، ثم ذهبا إلى عقبة، وأُبهم اسمُ الصحابي الذي رحل إلى عقبة عند الخطيب في"الرحلة"، وأسانيد هذه الروايات كلها ضعيفة، كما سنبين في التخريج. ومما يؤكد ضعف قصة الرحلة في طلب هذا الحديث أن أبا هريرة وابن عمر كانا يحدثان بهذا الحديث وهما في المدينة، فما الحاجة في الرحلة إلى غيرهما في طلبه وسماعه؟[6]

أما اضطراب المتن، ففي الحديث روايات متباينة زيد فيها ونقص في اللفظ؛ قال النجم: رواه أحمد عن رجل من الصحابة، ورواه الطبراني عن عقبة بن عامر بلفظ:"من ستر أخاه في فاحشة رآها عليه؛ ستره الله في الدنيا والآخرة"، ورواه أبو نعيم عن ثابت بن مخلد بلفظ:"من ستر مسلمًا؛ ستره الله في الدنيا والآخرة"[7].

ولابن أبي الدنيا وابن عدي والخطيب عن مسلمة بن مخلد بزيادة:"ومن فك عن مكروب كربه؛ فك الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته"[8].

---

(1) مسند أحمد مخرجاً 158/28(16959) ، وخرجه الإمام أحمد من حديث مسلمة بن مخلد، جامع العلوم والحكم 285/2، والحديث صحيح، وهذا إسناد ضعيف، ابن جُريج مُدَلِّس وقد عنعن، وابنُ المنكدر- وهو مُحَمَّد- لم يلق أبا أيوب يعني الأنصاري، مسند أحمد (ط الرسالة) 158/28، أنيسُ السَّاري ، 51/10.

(2) علل الحديث لابن أبي حاتم 5/ 282.

(3) نفسه 5/ 282، والحديث أخرجه أحمد (91/2 رقم 5646) ، والبخاري في "صحيحه" (2442 و6951) ، ومسلم (2580) من من طريق سالم بن عبد الله، عن ابن عمر، وأخرجه أحمد (252/2 رقم 7427) ، ومسلم (2699) من طريق أبي صالح ذكوان السمان، عن أبي هريرة، وقد تقدم هنا برقم (1979).

(4) مسند أحمد ط الرسالة 28/ 159.

(5) المعجم الأوسط 8/ 114.

(6) كشف الخفاء ومزيل الإلباس، إسماعيل بن مُحَمَّد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبو الفداء (المتوفى: 1162هـ)، المكتبة العصرية، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، الطبعة: الأولى، 1420هـ - 2000م، 301/2.

(7) نفسه، 301/2.

(8) كشف الخفاء ومزيل الإلباس، إسماعيل بن مُحَمَّد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، 301/2.

وروى أحمد والبيهقي عن عقبة بن عامر، والطبراني والخرائطي وابن النجار عن مسلمة بن مخلد:"من ستر على مؤمن عورة؛ فكأنما أحيا موؤودة من قبرها"[1]، وروى ابن ماجه عن ابن عباس:"من ستر عورة أخيه المسلم؛ ستر الله عورته يوم القيامة، ومن كشف عورة أخيه المسلم؛ كشف الله عورته، ففضحه في بيته".[2]

الحديث السابع:

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه كنانة ابن جبلة، عن عثمان بن عطاء، عن أبيه، عن أبي عبد الرحمن المنقري؛ قال: أخرج إلي عبدالله بن عمر صحيفة صغيرة، فقال: هؤلاء كلمات أملاهن علي رسول الله ﷺ، وأمرني بهن، وقال فيهن خيراً كثيراً :اللهم فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، رب كل شيء ومليكه، أشهد أن لا إله إلا أنت، وأن مُحَمَّداً عبدك ورسولك، والملائكة يشهدون، اللهم إني أعوذ بك من الشيطان وشركه، وأعوذ بك أن أقترف على نفسي سيئة أو أجرَّها على مسلم[3]، أو قال: إلى؟ قال أبي: هذا حديث مضطرب، وكنانة ابن جبلة محله الصدق[4]، وقد يكون اضطراب هذا الحديث وارد من خلال الطرق التي ورد بها بها هذا الحديث، فلا يوجد لهذا الحديث طريق عن ابن عمر سوى هذا الطريق، وورد من حديث صحابة آخرين، أشهرها من حديث عبد الله ابن عمرو بن العاص، وله عنه طريقان:

أ – طريق حيي بن عبد الله، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ، به؛ أخرجه الإمام أحمد في "المسند"من طريق عبد الله بن لهيعة[5]، والطبراني[6]من طريق عبد الله بن وهب، كلاهما عن حيي بن عبد الله.[7]

ب – طريق إسماعيل بن عياش، عن مُحَمَّد بن زياد الألهاني، عن أبي راشد الحبراني، عن عبد الله بن عمرو، به؛ أخرجه الإمام أحمد في"المسند"[8]، والبخاري في "الأدب المفرد"[9]، والترمذي في "جامعه"،قال الترمذي:"هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه"[10] .

---

(1) موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: 807هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الدّاراني – عبده علي الكوشك، دار الثقافة العربية، دمشق، الطبعة: الأولى، (1411 – 1412 هـ) = (1990 م –1992م) 35/5(1493).

(2) سنن ابن ماجة،850/3(2546).

(3) سنن أبي داود 313/4(5058)، والترمذي 430/5(3539)، ومسند أحمد 171/11(6597).

(4) علل الحديث لابن أبي حاتم 5/ 437.

(5)مسند أحمد 171/11(6597).

(6)المعجم الأوسط105/1(263).

(7) نفسه (5/ 437)، ومسند أحمد 171/11(6597).

(8) مسند أحمد 437/11(6850).

(9) الأدب المفرد، مُحَمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: 256هـ)، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية – بيروت،الطبعة: الثالثة، 1409 – 1989م، 413/1(1204).

(10) سنن الترمذي(ت شاكر) 542/5(3529).

الحديث الثامن:

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه ابن أبي فديك[1] ؛قال: حدثني غير واحد، عن عبد العزيز بن بن المطلب،عن أبيه[2]، عن جده، عن عبد الله بن حنطب[3]؛ قال: كنت جالساً عند رسول الله ﷺ؛ إذ جاءه أبو أبو بكر وعمر، فلما نظر إليهما قال: هذان السمع والبصر؟ قال أبي: حدثنا بهذا الحديث موسى بن أيوب[4]، فقال: عن ابن أبي فديك، عن عبد العزيز؛ وهذا أشبه[5]، وأخرجه ابن عساكر في"تاريخ دمشق"من طريق الفضل بن الصباح، عن ابن أبي فديك حدثني غير واحد، عن عبد العزيز بن المطلب به.[6]

وقد اختلف على ابن أبي فديك فأخرجه الحاكم في "المستدرك" من طريق آدم بن أبي إياس، عن ابن أبي فديك، عن الحسن بن عبد الله بن عطية، عن عبد العزيز بن المطلب به، وقال هذا حديث حسن الإسناد.[7]

وأخرجه ابن عبد البر في"الاستيعاب[8]، وابن عساكر في"تاريخ دمشق"[9] من طريق عبد السلام بن مُحَمَّد الحراني، عن المغيرة بن عبد الرحمن، عن المطلب، به، كذا في"الاستيعاب" بدون ذكر عبد العزيز بن المطلب، وقرن ابن عساكر رواية عبد السلام برواية آدم بن أبي إياس.

قال ابن عبد البر:«والمغيرة بن عبد الرحمن هذا هو الحزامي ضعيف، وليس بالمخزومي الفقيه صاحب الرأي، ذلك ثقة في الحديث حسن الرأي»، وقال في ترجمة عبد الله بن حنطب المخزومي):«له صحبة، وروى عنه المطلب مرفوعاً في فضائل قريش، وفضل أبي بكر وعمر، وحديثه مضطرب الإسناد لا يثبت»،و المطلب بْن حنطب بْن الْحَارِث بْن عُبَيْد بْن عُمَر بْن مخزوم القرشي الْمَخْزُومِيّ،روى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَبُو بَكْر وَعُمَر مني بمنزلة السمع والبصر من الرأس، إسناده ليس بالقوي، ومن ولد المطلب بْن حنطب هَذَا الحكم بْن

---

(1) علل الحديث لابن أبي حاتم (6/ 459) ، وابن أبي فديك هو: مُحَمَّد بن إسماعيل. وروايته أخرجها ابن قانع في "معجمه" (100/2-101) ، وابن عساكر في"تاريخ دمشق" (115/30) و (67/44) من طريق علي بن مسلم، عن ابن أبي فديك قال: حدثني غير واحد، منهم: عمر بن أبي عمر، وعلي بن عبد الرحمن بن عثمان، عن عبد العزيز بن المطلب، به.

(2) علل الحديث لابن أبي حاتم (6/ 459) . وأبوه هو: هو: المطلب بن عبد الله بن حنطب.

(3) علل الحديث لابن أبي حاتم 6/ 459 .كذا في جميع النسخ! وهو خطأ قديم جاء في رواية هذا الحديث، والصواب: «عن جده عبد الله بن حنطب»انظر تفصيل ذلك "الإصابة" 6/60-61 ،و 2/294-295.

(4) أخرجه الترمذي في "جامعه" (3671) من طريق قتيبة بن سعيد، عن ابن أبي فديك، به. ثم قال: «وهذا حديث مرسل، وعبد الله ابن ابن حنطب لم يدرك النبي (ﷺ) » .

(5) علل الحديث لابن أبي حاتم 6/ 460.

(6) تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: 571هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415 هـ - 1995 م،67/44.وعلل الحديث لابن أبي حاتم (6/ 459) . وأبوه هو: هو: المطلب بن عبد الله بن حنطب.

(7) المستدرك على الصحيحين 73/3(4432).

(8) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ)،تحقيق: علي مُحَمَّد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1992 م، 1401/3

(9) تاريخ دمشق 115/30 (67/44) من طريق علي بن مسلم، عن ابن أبي فديك قال: حدثني غير واحد، منهم: عمر بن أبي عمر، وعلي بن عبد الرحمن بن عثمان، عن عبد العزيز بن المطلب.

المطلب بْن عَبْد اللَّهِ بْن المطلب بْن حنطب، كَانَ أكرم أهل زمانه وأسخاهم، ثُمَّ زهد فِي آخر عمره، ومات بمنبج.[1]

والحديث أخرجه الترمذي عن قتيبة، عن ابن أبي فديك، عن عبد العزيز بن المطلب بن حنطب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن حنطب- أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلّم رأى أبا بكر وعمر فقال:«هذان السّمع والبصر» ، قال الترمذي: هذا مرسل، وعبد الله بن حنطب لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلّم.[2]

قال الحافظ ابن حجر:«وقد سقط بين ابن أبي فديك وبين عبد العزيز واسطة، فقد رواه داود بن صبيح والفضل بن الصباح، عن ابن أبي فديك؛ حدثني غير واحد، عن عبد العزيز، وهكذا رواه علي بن مسلم ويوسف بن يعقوب الصفار، عن ابن أبي فديك قال: حدثني غير واحد، منهم: علي ابن عبد الرحمن بن عثمان، وعمرو بن أبي عمرو، عن عبد العزيز، به» كذا قال ابن حجر:«عمرو بن أبي عمرو»، وكذا قال في "الإصابة" [3].

الحديث التاسع:

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه بقية ،عن حبيب بن عمر، عن أبيه، عن ابن عمر، عن عمر، عن رسول الله ﷺ؛ أنه قال: ينادي منادي يوم القيامة: ليقم خصماء الله، وهم القدرية [4] فقال: هذا حديث منكر، وحبيب بن عمر ضعيف الحديث مجهول، لم يرو عنه غير بقية .[5]

ورواية (بقية)أخرجها إسحاق بن راهويه في"مسنده" كما في"المطالب العالية"[6]، وابن أبي عاصم في"السنة"، وأبو يعلى في "مسنده" كما في "مسند الفاروق" وفي "المطالب العالية"، والطبراني في"الأوسط" [7]، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" [8] .

وقد جاء عند ابن راهويه: حبيب بن عمرو الأنصاري، وأخرجه الخطيب في"تالي تلخيص المتشابه"من طريق ضرار بن صرد، عن عبد الرحمن المحاربي، عن سليمان التيمي، عن عمر بن حبيب الأنصاري، عن أبيه، عن ابن عمر، به،"أخبرنَا غيلَان بن الْقَاسِم بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم السمسار أخبرنَا دعْلج بن أَحْمد بن دعْلج حَدثنَا بشر بن مُوسَى حَدثنَا ضرار بن صرد حَدثنَا عبد الرَّحْمَن الْمحَاربي عَن سُلَيْمَان التَّيْمِيّ عَن عمر بن حبيب الْأنْصَارِيّ

---

(1) الاستيعاب في معرفة الأصحاب 3/ 1401.

(2) سنن الترمذي54/6(3671) .

(3) الإصابة في تمييز الصحابة،أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى مُحَمَّد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - 1415 هـ، 56/4 ،وعلل الحديث لابن أبي حاتم 6/ 459-460.

(4) المعجم الأوسط 317/6(6510)، وعلل الدارقطني 71/2(115).

(5) علل الحديث لابن أبي حاتم 6/ 621.

(6) المطَالبُ العَاليَةُ بِزَوَائِدِ المسَانيد الثّمَانِيَةِ، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، 852هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين ،دار العاصمة للنشر والتوزيع - دار الغيث للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م، 507/12(2979).

(7) المعجم الأوسط 317/6(6510).

(8) علل الحديث لابن أبي حاتم 6/ 622.

عَن أَبِيه عَن ابْن عمر عَن عمر قَالَ قَالَ رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم يُنَادي مُنَاد يَوْم الْقِيَامَة ليقمْ خصماء الله تَعَالَى وهم الْقَدَرِيَّة"[1]، وأخطأ ضرار في هذا الإسناد، فصوابه: أبو سليمان التيمي، كما بين ذلك الدارقطني في "العلل"، إلا أنه وقع في المطبوع من العلل للدارقطني: «عن أبي سليمان التيمي» وهو خطأ طباعي، والله أعلم[2]كذا في جميع النسخ، والجادة: مناد؛ بحذف الياء، لكن إثبات الياء هنا لغة لبعض العرب.

وقد ذكر هذا الحديث الدارقطني في "العلل"، وقال: «هو حديث مضطرب الإسناد، يرويه بقية بن الوليد، عن حبيب بن عمر الأنصاري – وهو مجهول، عن أبيه، عن ابن عمر، عن عمر ... » ، ثم ذكر اختلافاً بين الرواة، ومن ذلك تسمية بعضهم شيخ بقية: عمر بن حبيب، ثم قال: «وقول من قال: حبيب بن عمر أصح، وهو مجهول، والحديث غير ثابت، والله أعلم» [3].

الحديث العاشر:

قال ابن أبي حاتم:وسئل أبو زرعة عن حديث رواه يعقوب بن حميد بن كاسب، عن الدراوردي، عن عبيدالله بن عمر، عن إبراهيم بن مُحَمَّد بن عبد الله بن جحش، عن أبيه: أن زينب بنت جحش أخرجت لهم مخضباً من صفر، فقالت: كنت أرجل فيه رأس رسول الله ﷺ[4]، ورواه إبراهيم بن حمزة، عن الدراوردي، عن عبيدالله بن عمر، عن مُحَمَّد بن إبراهيم، عن زينب بنت جحش، عن النبي ﷺ، ورواه معن بن عيسى، عن عبدالله العمري، عن إبراهيم بن مُحَمَّد بن جحش، عن زينب، عن النبي ﷺ، ورواه حماد بن خالد، عن عبد الله بن عمر، عن إبراهيم بن مُحَمَّد بن جحش، عن أبيه، عن زينب بنت جحش: أنها كانت ترجل رأس رسول الله ﷺ في مخضب من صفر؟ فقال أبو زرعة: هذا الصحيح ؛ يعني: حديث يعقوب بن حميد بن كاسب، عن الدراوردي . [5]

وقد ذكر الدارقطني في"العلل"الاختلاف في هذا الحديث على عبيد الله وعبد الله العمريين، ثم قال: «والحديث شديد الاضطراب»، وقال: «لا أعلم رواه عن عبد الله غير الدراوردي»[6]، وقال في "الأفراد":«اختلفا في إسناده فقال مُحَمَّد بن عمرو بن أبي مذعور: عن عبد العزيز بن مُحَمَّد، عن عبيد الله بن عمر، عن إبراهيم بن عبد الله بن جحش، عن زينب، وقال مُحَمَّد بن عمرو بن سليمان الأنصاري: عن الدراوردي، عن عبيد الله بن عمر، عن إبراهيم بن مُحَمَّد، عن أبيه، عن زينب، وهو حديث غريب تفرد به عبد العزيز الدراوردي» [7].

---

(1) تالي تلخيص المتشابه، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان ، أحمد الشقيرات،دار الصميعي – الرياض، الطبعة: الأولى، 1417هـ، 229/1 .

(2) علل الحديث لابن أبي حاتم 6/ 622.

(3) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، 71/2(115).

(4) المعجم الكبير للطبراني 53/24.

(5) علل الحديث لابن أبي حاتم 1/ 626.

(6) نفسه، 1/ 626، وعلل الدارقطني381/15.

(7) أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني، أبو الفضل مُحَمَّد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: 507هـ)، تحقيق: محمود مُحَمَّد محمود حسن نصار / السيد يوسف، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998م، 375/5(5790).

الحديث الحادي عشر:

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه إسحاق بن الفرات قاضي مصر، عن ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة، عن أبي واقد الليثي؛ قال: شهدت العيدين مع رسول الله ﷺ، فكبر في الأولى سبعاً، وفي الثانية خمساً[1] قال أبي: هذا حديث باطل بهذا الإسناد [2].

ورواية إسحاق بن الفرات ذكرها الدارقطني في"علله"،ووقع عنده:«عن عروة، عن عائشة وأبي واقد الليثي»[3]، وكذلك رواه الطحاوي في"شرح معاني الآثار"[4]من طريق سعيد بن كثير بن عفير، عن ابن لهيعة، به، به، ورواه الإمام أحمد في "المسند"[5] عن أبي سعيد مولى بني هاشم، عن ابن لهيعة، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، به، وقال الدارقطني في "العلل": فيه اضطراب فقيل عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن الزهري وقيل: عنه عن عقيل عن الزهري، وقيل: عنه عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة، وقيل: عنه عن الأعرج عن أبي هريرة ... ثم قال: والاضطراب فيه من ابن لهيعة.[6]، وقال الطحاوي في "شرح معاني الآثار":«وأما الآثار":«وأما حديث ابن لهيعة فبين الاضطراب»[7]

وقال الترمذي في "العلل الكبير" أنه سأل البخاري عن حديث ابن لهيعة عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن النبي – ﷺ – كان يكبر في الفطر والأضحى في الأولى سبع تكبيرات، وفي الثانية خمس تكبيرات، ورواه بعضهم عن ابن لهيعة عن خالدابن يزيد عن الزهري عن عروة عن عائشة، وضعف هذا الحديث، [8]قلت له: رواه غير ابن لهيعة؟ قال: لا أعلمه. [9]

وقال الحافظ ابن حجر في"تلخيص الحبير": فيه ابن لهيعة، وذكر الترمذي في"العلل" أن البخاري ضعفه، وفيه اضطراب عن ابن لهيعة، قال مرة عن عقيل ومرة عن خالد بن يزيد وهو عند الحاكم، ومرة عن يونس وهو

---

(1) التبيان في تخريج وتبويب أحاديث بلوغ المرام، خالد بن ضيف الله الشلاحي، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 1433 هـ - 2012 م، 323/5.

(2) علل الحديث لابن أبي حاتم (2/ 568)، اختلف على ابن لهيعة في هذا الحديث، فمرة جعله من مسند عائشة، ومرة من مسند أبي واقد الليثي، ومرة = = من مسند أبي هريرة.

(3) علل الدارقطني 110/14 (3458).

(4) شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن مُحَمَّد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي بالطحاوي (المتوفى: 321هـ)،حققه وقدم له: (مُحَمَّد زهري النجار – مُحَمَّد سيد جاد الحق) ، عالم الكتب، الطبعة: الأولى – 1414 هـ، 1994 م، 344/4(7270).

(5) مسند أحمد 65/6 رقم 24362.

(6) علل الدارقطني 110/14 (3458).

(7) شرح معاني الآثار، 344/4(7270).

(8) علل الترمذي الكبير، مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي ، أبو المعاطي النوري ، محمود خليل الصعيدي،عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1409هـ، 93/1(153).

(9) التبيان في تخريج وتبويب أحاديث بلوغ المرام، 324/5.

في"الأوسط"فيحتمل أن يكون سمع من الثلاثة عن الزهري، وقيل عنه عن أبي الأسود عن عروة، وقيل عنه عن الأعرج عن أبي هريرة وهو عند أحمد، وصحح الدارقطني في"العلل" أنه موقوف.[1]

الحديث الثاني عشر:

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن تفسير حديث أبي الدرداء وجابر، عن النبي ﷺ أنه قال: من سمع النداء فقال: اللهم رب هذه الدعوة التامة [2]، هل يثبت هذان الخبران، أم لهما معارض أو دافع، أو فيهما علة؟ وما معنى هذه الكلمة: رب هذه الدعوة التامة قال أبي: وهذا الحديث: فلا نعلم لأبي الدرداء في هذا رواية عن النبي ﷺ؛ وإنما رواه عفير بن معدان، عن سليم بن عامر، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ.[3]

و(عفير) لا يشتغل بروايته وبحديثه، منكر الحديث؛ يحدث عن سليم بن عامر، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة؛ منها ما لا أصل لها، ومنها ما يرويه الثقات عن سليم؛ قال: قال: أبو الدرداء، مرسل، ومنها ما يرويه الثقات عن سليم، عن جبير بن نفير، قوله، وقد وصله عن أبي أمامة عن النبي ﷺ كثير، من هذا النحو، وقد رأيت أبا اليمان الحكم ابن نافع، ويحيى بن صالح الوحاظي يرويان عنه أحاديث معضلة، كنا نتنكب كتابتها.[4]

وأما حديث جابر فرواه شعيب ابن أبي حمزة، عن مُحَمَّد بن المنكدر، عن جابر، وقد طعن فيها، وكان عرض شعيب على ابن المنكدر كتاباً، فأمر بقراءته عليه، فعرف بعضاً وأنكر بعضاً، وقال لابنه أو لابن أخيه: اكتب هذه الأحاديث، فدون شعيب ذلك الكتاب، ولم يثبت رواية شعيب تلك الأحاديث على الناس، وعرض علي بعض تلك الأحاديث، فرأيتها مشابهاً لحديث إسحاق بن أبي فروة ، وهذا الحديث من تلك الأحاديث .[5]
(5)

وقد نقل الحافظ ابن رجب كلام أبي حاتم هنا، وأوضحه بقوله:«ومصداق ذلك؛ ما ذكره أبو حاتم: أن شعيب بن أبي حمزة روى عن ابن المنكدر، عن جابر حديث الاستفتاح في الصلاة بنحو سياق حديث علي، وروي عن شعيب، عن ابن المنكدر، عن الأعرج، عن مُحَمَّد بن مسلمة، فرجع الحديث إلى الأعرج، وإنما رواه الناس عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب.[6]

ومن جملة من رواه عن الأعرج بهذا الإسناد: إسحاق ابن أبي فروة، وقيل إنه رواه عن عبد الله بن الفضل، عن الأعرج، وروي عن مُحَمَّد بن حمير، عن شعيب بن أبي حمزة، عن ابن أبي فروة وابن المنكدر، عن

---

(1) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير،أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى 1419هـ. 1989م، 441/3.

(2) صحيح البخاري 126/1(614)، وسنن ابن ماجة 239/1(722) ، ومسند أحمد(ط الرسالة) 461/22(14619).

(3) علل الحديث لابن أبي حاتم 5/ 317.

(4) نفسه، 5/ 319 .

(5) علل الحديث لابن أبي حاتم 5/ 320-321.

(6) نفسه (5/ 322). وشرح العلل(862/2).

الأعرج، عن مُحَمَّد بن مسلمة. ورواه أبو معاوية، عن شعيب، عن إسحاق، عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن مُحَمَّد بن مسلمة؛ فظهر بهذا أن الحديث عند شعيب: عن ابن أبي فروة، وكذا قال أبو حاتم الرازي: هذا الحديث من حديث إسحاق بن أبي فروة، يرويه شعيب عنه.

وحاصل الأمر أن حديث الاستفتاح رواه شعيب، عن إسحاق بن أبي فروة وابن المنكدر؛ فمنهم من ترك إسحاق وذكر ابن المنكدر، ومنهم من كنى عنه فقال:عن ابن المنكدر وآخر، وكذا وقع في"سنن النسائي"[1]، وهذا مما لا يجوز فعله؛ وهو أن يروي الرجل حديثاً عن اثنين؛ أحدهما مطعون فيه، والآخر ثقة، فيترك ذكر المطعون فيه ويذكر الثقة، وقد نص الإمام أحمد على ذلك وعلله بأنه ربما كان في حديث الضعيف شيء ليس في حديث الثقة، وهو كما قال، فإنه ربما كان سياق الحديث للضعيف، وحديث الآخر محمولا عليه.

فهذا الحديث يرجع إلى رواية إسحاق بن أبي فروة وابن المنكدر، ويرجع إلى حديث الأعرج، ورواية الأعرج له معروفة عن ابن أبي رافع، عن علي، وهو الصواب عند النسائي والدارقطني وغيرهما، وهذا الاضطراب في الحديث الظاهر أنه من ابن أبي فروة؛ لسوء حفظه وكثرة اضطرابه في الأحاديث، وهو يروي عن ابن المنكدر[2].

الحديث الثالث عشر:

قال ابن أبي حاتم:وسئل أبو زرعة عن حديث رواه معاذ بن هشام ، عن أبيه، عن القاسم بن عوف[أحد بني] مرة بن همام- عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن معاذ ابن جبل، عن النبي ﷺ ؛ أنه قال: لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها؛ من عظم حقه عليها[3]، ورواه حماد بن زيد، عن أيوب، عن القاسم بن عوف، عن ابن أبي أوفى، عن النبي ﷺ ؟ قال أبو زرعة: أيوب أحفظهم .[4]

هذا ما رجحه أبو زرعة، وأما أبو حاتم فقال: «والدستوائي [يعني: هشاماً] حافظ متقن، والقاسم بن عوف مضطرب الحديث، وأخاف أن يكون الاضطراب من القاسم»، وذكر الدارقطني هذا الحديث، وأطال في ذكر الاختلاف فيه، وقال: «والاضطراب فيه من القاسم بن عوف» .[5]

الحديث الرابع عشر:

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه سعيد ابن سليمان، عن عبد الله بن المؤمل، عن عطاء، عن صفية ابنة شيبة، عن حبيبة ابنة أبي تجراة ، عن النبي ﷺ ؛ في السعي بين الصفا والمروة[6] قال أبي: رواه غير سعيد ، عن عبد الله ابن المؤمل، فقال: عن عمر بن عبد الرحمن ابن محيصن، عن صفية ابنة شيبة، عن حبيبة

---

(1) سنن النسائي 26/2(680) (5/ 322).

(2) علل الحديث لابن أبي حاتم (5/ 322)، وانظر "فتح الباري" لابن رجب أيضا (463/3) .

(3) المستدرك على الصحيحين 190/4(7325).

(4) علل الحديث لابن أبي حاتم 4/ 94.

(5) علل الدارقطني 39/6.

(6) صحيح البخاري158/2، وصحيح ابن حبان 153/9(3845).

ابنة أبي تجراة.[1]، وأما الشافعي فروى عن ابن المؤمل، عن عمر بن عبد الرحمن بن محيصن، عن عطاء، عن صفية بنت شيبة، عن حبيبة ابنة أبي تجراة، عن النبي ﷺ.[2]

قال الدارقطني: «يرويه بديل بن ميسرة واختلف عنه: فرواه هشام الدستوائي وأبو عامر وأبو صالح بن رستم الخزاز وصوابه: وأبو عامر صالح بن رستم الخزاز، عن بديل، عن صفية، عن أم ولد شيبة، وخالفهما حماد بن زيد، فرواه عن بديل، عن المغيرة بن حكيم، عن صفية، عن أم ولد شيبة، وقول حماد أشبه، ورواه منصور بن صفية، عن أمه نحو ذلك، ورواه عطاء بن أبي رباح، عن أم صفية؛ قالت: أخبرتني فلانة بنت أبي تجراة، حدث به عبد الله ابن المؤمل المخزومي، واختلف عنه: فرواه الشافعي ومُحَمَّد بن سنان العوقي ويونس المؤدب، عن عبد الله ابن المؤمل، عن عطاء، والصحيح قول من قال: عن ابن محيصن، عن عطاء، عن صفية، عن حبيبة بنت أبي تجراة، وهو الصواب».[3]

وضعف هذا الحديث ابن القطان لعلتين، الأولى: سوء حفظ عبد الله ابن المؤمل، والثانية: نكارة الحديث، وقال بعد أن ذكر الاختلاف في الحديث: «فهذا الاضطراب بإسقاط عطاء تارة، وابن محيصن أخرى، وصفية بنت شيبة أخرى، وإبدال ابن محيصن بابن أبي حسين أخرى، وجعل المرأة عبدرية تارة، ومن أهل اليمن أخرى، وفي الطواف تارة وفي السعي بين الصفا والمروة أخرى من عبد الله بن المؤمل، وهو دليل على سوء حفظه وقلة ضبطه، وماعهد من أبي مُحَمَّد [يعني: عبد الحق الإشبيلي] هو رد روايات ابن المؤمل» [4].

الحديث الخامس عشر:

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه مالك، عن أيوب السختياني، عن مُحَمَّد ابن سيرين، عمن أخبره، عن عبيدالله بن عباس: أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إن أمي كبيرة لا تستطيع؛ إن نركبها، لم تستمسك، فإن ربطناها خفت أن تموت، أأحج عنها؟ قال: نعم[5]، قال أبي: عبيدالله بن عباس، عن عن النبي ﷺ، مرسل .[6]

وقد اختلف في هذا الحديث على ابن سيرين على أوجه عدة، وتوسع ابن عبد البر في ذكر الاختلاف فيه، وقال بعد ذكره لرواية مالك السابقة: "هكذا رواه القعنبي ومطرف وابن وهب عن مالك، واختلف فيه على ابن القاسم، فمرة قال فيه: عن عبد الله بن عباس، وهو الأثبت عنه، ومرة قال: عن عبيد الله بن عباس، والصحيح فيه من رواية مالك: عبيد الله بن عباس، وقد اختلف فيه أيضاً على ابن سيرين من غير رواية مالك، ومن غير رواية أيوب أيضاً، فقيل عنه فيه: عن عبيد الله بن عباس، وقيل: عنه، عن الفضل بن عباس، وقيل: عنه، عن عبد

(1) علل الحديث لابن أبي حاتم 3/ 189-191.

(2) نفسه 3/ 192.

(3) علل الدارقطني 423/15 (4117).

(4) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام،علي بن مُحَمَّد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى (المتوفى : 628هـ)، تحقيق : د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة – الرياض، الطبعة : الأولى ، 1418هـ-1997م، 159/5.

(5) موطأ مال(ت الأعظمي)ى107/1 .

(6) علل الحديث لابن أبي حاتم 3/ 296.

الله ابن عباس، وهم إخوة عدد: الفضل، وعبد الله، وعبيد الله بنو العباس بن عبد المطلب، ولهم إخوة قد ذكرناهم في كتاب الصحابة والحمد لله." [1]

ولم يسمع ابن سيرين هذا الحديث لا من الفضل، ولا من غيره من بني العباس؛ وإنما رواه عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس، وهو حديث يحيى بن أبي إسحاق مشهور عند البصريين، معروف، رواه عنه جماعة من أئمة أهل الحديث، ويحيى بن أبي إسحاق أصغر من ابن سيرين بكثير، ومثله يروي عن ابن سيرين.

وقال بعض أصحاب مالك في هذا الحديث: عن مالك، عن أيوب، عن مُحَمَّد بن سيرين، عن ابن عباس؛ ولم يسمه، ثم طرحه مالك بآخره فلم يروه يحيى بن يحيى صاحبنا، ولا طائفة من رواة "الموطأ"، وإنما طرحه مالك؛ لأن الاضطراب فيه كثير، فمن الاضطراب فيه ... » ، ثم شرع في ذكر هذا الاضطراب. [2]

الحديث السادس عشر:

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه أبو سعيد الأشج، عن أبي خالد الأحمر، عن ابن عجلان، عن عبيدالله بن عبد الله ابن عاصم، عن عبد الله بن عامر، عن أبيه ؛ قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: قال رسول الله ﷺ : تابعوا بين الحج والعمرة؛ فإنهما ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكير خبث الحديد[3] فسمعت أبا سعيد الأشج يقول: «كذا قال أبو خالد الأحمر وأخطأ»، ولم يبين ما الصواب؟ فسألت أبي عنه؟ فقال: إنما هو: ابن عجلان، عن عاصم بن عبيدالله، عن عبد الله بن عامر، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ،[4] قال الطبراني:«لم يرو هذا الحديث عن مُحَمَّد بن عجلان إلا حاتم بن إسماعيل»[5].

قال الحميدي: « هذا الحديث حدثناه عبدالكريم الجزري عن عبدة عن عاصم فلما قدم عبدة أتيناه لنسأله فقال: إنما حدثنيه عاصم وهذا عاصم حاضر، فذهبنا إلى عاصم فسألناه فحدثنا به هكذا (أي عن عبد الله بن عامر عن أبيه عن عمر) ثم سمعته منه بعد ذلك فمرة يقفه على عمر ولا يذكر فيه عن أبيه وأكثر ذلك كان يحدثه عن عبد الله بن عامر عن أبيه عن عمر عن النبي – ﷺ هذه رواية الحميدي عن سفيان.»[6] .

وقال ابن أبي عاصم:"ورأيته عن أبي بكر في كتابه في موضع آخر عبد الله بن عامر، عن أبيه، عن عمر"[7]، ورواه أحمد في "مسنده"عن ابن عيينة، عن عاصم، عن عبد الله بن عامر، عن عمر، به، كذا

---

(1) التمهيد، 1/382-388.

(2) علل الحديث لابن أبي حاتم 3/ 296.

(3) سنن الترمذي 2/167(810)، وسنن النسائي 5/115(2630)، وصحيح ابن حبان 9/6(3693)، ومسند أحمد(ط الرسالة) 6/185(3669)، ومسند ابن أبي شيبة 1/144(195).

(4) علل الحديث لابن أبي حاتم 3/ 319- 321.

(5) المعجم الأوسط 5/352(5529).

(6) أنيس الساري ،4/ 2642.

(7) الآحاد والمثاني، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: 287هـ)، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية – الرياض، الطبعة: الأولى، 1411 – 1991، 1/120(118).

بإسقاط:«عامر بن ربيعة»[1]، ونقل ابن عساكر عن يعقوب بن شيبة قوله في الاختلاف في هذا الحديث على عاصم[2]، وذكر الدارقطني الاختلاف في هذا الحديث، وبين أن الاضطراب فيه من عاصم بن عبيد الله؛ وذكر أنه لم يكن بالحافظ، وأحياناً يذكر الاضطراب فيه من شخص واحد فيقول مثلاً: يرويه فلان – وهو لم يكن بالحافظ – ويضطرب فيه فتارة يروي كذا وتارة يروي كذا فقال في الحديث السابق:"يرويه عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب، ولم يكن بالحافظ، رواه عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه عن عمر، وكان يضطرب فيه فتارة لا يذكر فيه عامر بن ربيعة فيجعله عن عبد الله ابن عامر عن عمر، وتارة يذكر فيه، وأحياناً يذكر الراوي الذي يختلف الإسناد عنه، فيذكر عدة الرواة عنه ثم يذكر الاختلاف أيضاً عن هؤلاء الرواة ويفصل في ذكرها"[3].

ذكرها"[3].

أهم النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1. يقع الاضطراب في متن الحديث ويقع في الإسناد وقد يقع ذلك من راوٍ واحدٍ، وقد يقع بين رواة له جماعة .

2. الحديث المضطرب ضعيف؛ لأن الاختلاف فيه مشعر بعدم ضبط راويه، والضبط شرط في صحة الحديث؛ وقد فقد المضطرب هذا الشرط.

3. الاضطراب قد يجتمع مع الصحة؛ وذلك بأن يقع الاختلاف في اسم رجل واحد واسم أبيه ونسبته ونحو ذلك ويكون ثقة؛ فيحكم للحديث بالصحة ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطرباً، وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة؛ وكذلك جزم الزركشي في مختصره فقال: قد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن.

4. الاضطراب الأهم والأكثر تشعباً هو الاضطراب في الإسناد، فقد غلب على علل ابن أبي حاتم الاضطراب في الإسناد، وذلك واضح من خلال النماذج التطبيقية التي عالجها البحث.

5. تنوع الاضطراب في الإسناد إلى : تعارض الوصل والإرسال، و تعارض الوقف والرفع، و تعارض الاتصال والانقطاع، و زيادة رجل في أحد الإسنادين، والاختلاف في اسم الراوي ونسبه اذا كان متردداً بين ثقة وضعيف.

6. يكثر الاضطراب في المتن إذا قيس باضطراب المتن في علل ابن أبي حاتم.

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة تتبع كتب المتون الحديثية وكتب العلل لبيان الأحاديث المضطربة فيها.

2. ضرورة توجيه طلاب وطالبات الدراسات العليا بدراسة الأحاديث المضطربة وبيان نوع الاضطراب فيها.

---

(1) مسند أحمد(ط الرسالة) 464/24(15698).

(2) تاريخ دمشق 257/25.

(3) علل الدارقطني 1/ 90.

3. تشكيل مجموعات بحثية في علم الحديث للتعاون في عمل دراسات تقوم على تصفية الأحاديث من إشكاليات الاضطراب.

أهم المصادر والمراجع:

. أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء، ماهر ياسين فحل الهيتي، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان،1430 هـ - 2009م.

. أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء،الهيتي،ماهر ياسين فحل، دار عمار للنشر، عمان، الطبعة الأولى،1420 هـ- 2000م.

. الآحاد والمثاني، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: 287هـ)، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية – الرياض، الطبعة: الأولى، 1411 – 1991.

. إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، الإمام تقي الدين أبو الفتح،المحرر مُحَمَّد منير عبده أغا الدمشقي الأزهري، دار الكتب العلمية 2014 م.

. الأدب المفرد، مُحَمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: 256هـ)، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية – بيروت،الطبعة: الثالثة، 1409 – 1989م.

. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ)،تحقيق: علي مُحَمَّد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1992 م.

. الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى مُحَمَّد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – 1415 هـ.

. أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني، أبو الفضل مُحَمَّد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: 507هـ)، تحقيق: محمود مُحَمَّد محمود حسن نصار / السيد يوسف، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998م.

. أنِيسُ السَّاري في تخريج وَتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحَافظ ابن حَجر العسقلاني في فَتح البَاري، أبو حذيفة، نبيل بن منصور بن يعقوب بن سلطان البصارة الكويتي، المحقق: نبيل بن مَنصور بن يَعقوب البصارة، مؤسَّسَة السَّماحة، مؤسَّسَة الريَّان، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1426 هـ - 2005 م.

. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن مُحَمَّد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى : 628هـ)، تحقيق : د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة – الرياض، الطبعة : الأولى ، 1418هـ-1997م.

. تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: 571هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415 هـ - 1995 م.

. تالي تلخيص المتشابه، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان ، أحمد الشقيرات، دار الصميعي – الرياض، الطبعة: الأولى، 1417هـ.

. التبيان في تخريج وتبويب أحاديث بلوغ المرام، خالد بن ضيف الله الشلاحي، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 1433 هـ – 2012 م

. تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1424 هـ – 2003 م.

. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر مُحَمَّد الفاريابي، دار طيبة .

. تعليقة على العلل لابن أبي حاتم، الدمشقي، شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عبد الهادي بن يوسف الحنبلي (المتوفى: 744هـ)، تحقيق: سامي بن مُحَمَّد بن جاد الله، تقديم: فضيلة الشيخ المحدث عبد الله بن عبد الرحمن السعد، الناشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، 1423 هـ – 2003 م.

. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى 1419هـ.

. تهذيب اللغة، الأزهري ، مُحَمَّد بن أحمد بن الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ)، تحقيق: مُحَمَّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.

. جامع الأصول في أحاديث الرسول، الجزري، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن عبد الكريم الشيباني ابن الأثير (المتوفى: 606هـ): تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط – التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان، الطبعة: الأولى، 1392 هـ ، 1972 م.

. الروض الداني (المعجم الصغير)، الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم (المتوفى: 360هـ): تحقيق: مُحَمَّد شكور محمود الحاج أمرير، الناشر: المكتب الإسلامي ، دار عمار – بيروت ، عمان، الطبعة: الأولى، 1405 – 1985م.

. سنن ابن ماجة، ابن ماجة ،أبو عبد الله مُحَمَّد بن يزيد القزويني (المتوفى: 273هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ – 2009م.

. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ) تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

. سنن الترمذي، مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، 1998م.

. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ)تحقيق: مُحَمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، 1424 هـ –

2003 م.

. الشرح المختصر لنخبة الفكر لابن حجر العسقلاني، أبو المنذر محمود بن مُحَمَّد بن مصطفى بن عبد اللطيف، المكتبة الشاملة، مصر، الطبعة: الأولى، 1432 هـ - 2011 م.

. شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن مُحَمَّد الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: 321هـ)،حققه وقدم له: (مُحَمَّد زهري النجار - مُحَمَّد سيد جاد الحق)، عالم الكتب، الطبعة: الأولى - 1414 هـ، 1994 م.

. علل الترمذي الكبير، مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1409هـ.

. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (المتوفى: 385هـ)،تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى 1405 هـ - 1985 م.

. العلل، الرازي، ابن أبي حاتم، أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي (المتوفى: 327هـ) تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006 م.

. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين،المعروف بالسمين (المتوفى: 756 هـ)، تحقيق: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1996 م.

. الغرامية في مصطلح الحديث، الإشبيلي، أبو العباس أحمد بن فرح (624 -699 هـ)، شرح وتوثيق: مرزوق بن هياس الزهراني، دار المآثر، المدينة المنورة -المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003م.

. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، السخاوي، شمس الدين أبو الخير (المتوفى: 902هـ) تحقيق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة، مصر، الطبعة: الأولى، 1424هـ / 2003م.

. فتح المغيث شرح ألفية الحديث، أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسن العراقي، دار الكتب العلمية، 2011م.

. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: 817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: مُحَمَّد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، 1426 هـ - 2005 م.

.كشف الخفاء ومزيل الإلباس، العجلوني، إسماعيل بن مُحَمَّد الدمشقي، أبو الفداء (المتوفى: 1162هـ)، المكتبة العصرية، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، الطبعة: الأولى، 1420هـ - 2000م.

. لسان العرب، الأنصاري، مُحَمَّد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ.

. مختار الصحاح، الرازي، زين الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي (المتوفى: 666هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ مُحَمَّد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، 1420هـ / 1999م.

. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل الشيباني (المتوفى: 241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421 هـ – 2001 م.

. المسند الجامع، حققه ورتبه وضبط نصه: محمود مُحَمَّد خليل، الناشر: دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات، الكويت، الطبعة: الأولى، 1413 هـ – 1993 م.

. المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: 235هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، 1409هـ.

. المطَالبُ العَاليَةُ بِزَوَائِدِ المسَانيد الثّمَانِيَةِ، أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين ،دار العاصمة للنشر والتوزيع – دار الغيث للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1420 هـ – 2000م.

. المعجم الأوسط، الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم (المتوفى: 360هـ) المحقق: طارق بن عوض الله بن مُحَمَّد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسينين الناشر: دار الحرمين – القاهرة.

معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن مُحَمَّد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى: 1408هـ)،مكتبة المثنى بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

. معجم مقاييس اللغة، القزويني، أحمد بن فارس بن زكرياء، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: 1399هـ – 1979م.

. المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن مُحَمَّد المعروف بالراغب (المتوفى: 502هـ)،تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية دمشق بيروت، الطبعة: الأولى – 1412هـ.

. مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح،تحقيق: د عائشة عبد الرحمن ، طبعة دار المعارف، دت.

. المنتخب من مسند عبد بن حميد، الكَشّي، أبو مُحَمَّد عبد الحميد بن حميد بن نصر: (المتوفى: 249هـ)، تحقيق: الشيخ مصطفى العدوي، دار بلنسية للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية 1423هـ – 2002م.

. موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: 807هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الدّاراني – عبده علي الكوشك، دار الثقافة العربية، دمشق، الطبعة: الأولى، 1411 – 1412 هـ ،1990 م –1992 م.

. النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين مُحَمَّد بن عبد الله بن بهادر الشافعي (المتوفى: 794هـ)، تحقيق: د. زين العابدين بن مُحَمَّد بلا فريج، أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، 1419هـ – 1998م.

. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن عبد الكريم